"معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وأثارها الاقتصادية "

د / ياسر عوض عبد الرسول

استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

بالمعهد العالي للإدارة والحاسب الالي برأس البر

مقدمة

يعتبر النشاط السياحي أحد أهم أعمدة الاقتصاد المصري، حيث ينسب إليه أنه يسهم بتوفير قدر كبير من الوظائف فى الداخل، كما أنه يعد من المصادر الهامة للحصول على النقد الأجنبي من الخارج. وهاتان الصفتان تكسبان هذا القطاع وضعاً متميزاً على المستوى العالمي، خصوصا أنه يسهم فى تشكيل طلب مهم على وسائل الانتقال عبر البلدان، لاسيما الطيران، الذى يعتبر بدوره محركا لقطاعات أخرى تدر دخلا من خلال قنوات متعددة، وفى تعزيز خدمات أخرى لاسيما فى ترتيب الرحلات بين البلدان، وإيجاد طلب إضافي على الاتصالات عبر الحدود .

وتعتبر السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط اقتصادي–اجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط اقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتنمية وتطوير وتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى استفادة منه.

ولا شك أن السياحة لها أهمية خاصة مستمدة من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

ويرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية المستدامة وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات. فالتنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.

لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية المستدامة عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

ولقد منيت خطى التنمية السياحية في مصر مؤخراً بالعديد من الازمات والعثرات والمعوقات سيما على اعقاب ثورة ٢٥ يناير من العام ٢٠١١ وما تلاها من احداث جسام غيرت مسار الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكان لتلك الاحداث اثاراً سلبية على التنمية السياحية في مصر بما يفل من عضدها ويثني من عزيمتها ، وقد رصدت الدراسة الماثلة ابرز تلك المعوقات وقدمت بعض المقترحات لعلاجها كمساهمة اكاديمية في مشكلة تأخر وتراجع خطى التنمية السياحية المستدامة في مصر.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لقضية من اخطر واهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، حيث تتناول معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر والاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تلك المعوقات . سيما في ظل الازمة الاقتصادية والأمنية الراهنة.

وتتجلى أهمية الدراسة في انها تهتم بقضية تمس قطاع عريض من أبناء الشعب المصري ممن يشتغلون في الحقل السياحي وتؤثر عليهم وعلى الاقتصاد القومي بوجه عام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا جدال من كون هذه القضية تحتل مكانة هامة على اجندة السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، لكون السياحة مصدراً هاماً واساسياً للعملة الصعبة يعتمد عليه بشكل جوهري.

كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تتصدى لإيضاح المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية المستدامة وأهم المعوقات التي تواجهها ، وكذا الاثار الاقتصادية لها ، كما تقدم الدراسة بعض مقترحات وحلول للمشكلات والمعوقات المعروضة للاستفادة منها .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهم ملامح التنمية السياحية المستدامة وكيفية ترسيخها والتأكيد عليها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة ، كما تهدف لإلقاء مزيد من الضوء على أهم وأبرز المعوقات التي تعرقل قضية التنمية السياحية المستدامة ، وكذا ابراز اهم الاثار الاقتصادية لعرقلة التنمية السياحية المستدامة ، كما تهدف لتقديم بعض الحلول والمقترحات لمواجهة تلك المعوقات .

زمان ومكان الدراسة:

تمتد الفترة الزمانية لهذه الدراسة في مصر منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الأن ، بما تحتويه هذه الفترة من احداث جسيمة غيرت ملامح ومعالم خريطة مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كان من شأنها حدوث تغيرات خطيرة نتج عنها مشكلات ومعوقات جسام للتنمية الاقتصادية بوجه عام ، والتنمية السياحية بوجه خاص ، ولعل ابرز ما تتسم به تلك الفترة . محل الدراسة . هي الاحداث الإرهابية الخطيرة والانفلات الأمني والاعتصامات والفتنة الداخلية بين طوائف الشعب المصري التي كان لها تأثيراً مباشراً على تقليص النشاط السياحي واعاقة التنمية السياحية المستدامة وعلى رأس الاحداث تفجير الطائرة الروسية ، ومقتل الباحث الإيطالي في مصر ، واستشهاد عدداً كبيراً من جنودنا الابطال على يد الإرهاب الغادر بسيناء .... وغيرها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات الهامة في محيط التنمية السياحية المستدامة منها:

- ما هو مفهوم التنمية السياحية المستدامة، وما هي أهم ابعادها ؟.
- ما هي أهم المشكلات والعقبات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في مصر؟ .
- ما هي اهم الاثار الاقتصادية الناجمة عن إعاقة خطى التنمية السياحية المستدامة في مصر؟.
- ما هي اهم المقترحات والحلول المتاحة لمواجهة معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسية تناولت اهم جوانب موضوع البحث على النسق التالي:

- المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية المستدامة في مصر وأبعادها.
- المبحث الثاني: مشكلات وعقبات التنمية السياحية المستدامة في مصر.
- المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية لعرقلة التنمية السياحية المستدامة في مصر.

المبحث الاول

ماهية التنمية السياحية المستدامة في مصر وأبعادها

التنمية السياحة المستدامة:

التنمية المستدامة اصطلاح اقتصادي يراد به التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية وتمتد اثارها للأجيال القادمة. وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً.

وتسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية . على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي.

وتعبر التنمية المستدامة عن تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛ أي هي تنمية تتصف بالاستقرار، وعواملها تتصف بالاستمرارية، والتواصل. وعلى هذا الأساس، فهي ترتكز على ثلاثة أسس، هي([1]):

- <u>الاستدامة الاقتصادية:</u>

تتمثل في النمو الذاتي الذي يعتمد على مبادئ توازن الاقتصاد الكلي (توازن سوق النقود ، وسوق السلع والخدمات ، وسوق العمل)، إلى جانب الاعتماد على قواعد الاستثمار (مخصصات الميزانية للقطاعات ومعدلات الاستثمار، معامل رأس المال، مستوى الإنتاجية، نسبة الاستهلاك–الادخار...). يهدف هذا النوع من الاستدامة إلى تحقيق أقصى قدر من النمو، دون الإفراط في عبء الديون التي سيتم نقلها إلى الأجيال المقبلة.

- <u>الاستدامة البيئية أو التنمية النظيفة([2]):</u>

---

١ – للمزيد حول مفهوم التنمية السياحية راجع : د / علي لطفي "التنمية السياحية في مصر" ، بحث مقدم الى مؤتمر اكاديمية شرطة دبي الدولي الثالث حول (الجوانب القانونية والامنية لصناعة السياحة) ، المحور الاقتصادي (٣) دبي ، الامارات ٣ – ٥ ابريل ٢٠٠٦م.

[2] - Emily McIntyre "Ethical implications of tourism in developing countries" September 26, 2006, TREN 3 P 12.

حيث تتمثل في مكافحة التلوث، والمحافظة على الموارد غير المتجددة، كما تعمل على نقل رأس المال الطبيعي للأجيال المقبلة.

- **الاستدامة الاجتماعية:**

تتمثل في مكافحة الفقر، والتفكك الاجتماعي ، والقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

وتمثل التنمية السياحية " مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد إنتاجية القطاع السياحي"([٣]) . وبالتالي، فهي تنطوي على الارتقاء، والتوسع بالخدمات السياحية، واحتياجاتها؛ الأمر الذي يتطلب رسم برامج تخطيط، تستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي، بأقل تكلفة ممكنة، وفي أقصر زمن متاح.

وفي هذا الصدد، تعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها: " التي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة، إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل؛ كما أنها تمثل: جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد، بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي، والعوامل البيئية، التنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة([٤]).

إن إقامة تنمية سياحية مستدامة، أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة؛ لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط. وعلى هذا النحو، فهي تمثل عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر، والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح([٥]).

التنمية السياحية ومكوناتها:

تُعّرف التنمية السياحة على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة. وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة([٦]).

فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل

---

٣ – أحمد الجلاد: "السياحة المتواصلة البيئية"، عالم الكتاب، الطبعة الاولى، مصر، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

٤ – صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، ٢٠٠٤، ص٢٣.

٥ – أحمد الجلاد: مرجع سابق، ص ٥١.

6 – Fennell, D.A. & Ebert, K "Tourism and the Precautionary Principle". Journal of Sustainable Tourism 12(6), 2004 ,P 461-479.

تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع . ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

مكونات وعناصر التنمية السياحية[٧]:

- عناصر الجذب السياحي ، وتشمل : العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات ، وعناصر من صنع الإنسان ، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والنزل وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك
- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات ....

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

أهداف التنمية السياحة [٨]:

الاهداف الاقتصادية:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة مستويات الدخل.
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
- خلق فرص عمل جديدة.

الاهداف الاجتماعية:

- توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين.
- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

الاهداف البيئية:

---

٧ – للمزيد راجع : Emily McIntyre , op cit.

٨ – د / احمد الجلاد ، المرجع السابق ، ص ٤٥ وما بعدها.

- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

الاهداف السياسية والثقافية:

- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

صور وأشكال التنمية السياحية:

تأخذ التنمية السياحية صوراً وأشكالاً متعددة منها([9]):

أ – القرى السياحية:

تعتبر القرى السياحية شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم. فالحياة في القرية السياحية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة والرفاهية.

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

ويتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

ب – تطوير المنتجعات السياحية:

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطلات، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام([10]).

ج– منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات، .....الخ) في المنطقة،

---

[9] – **Fennell, D.A. & Ebert, K. op cit.**

١٠ – للمزيد حول اشكال التنمية السياحية في مصر .. راجع : د / جليلة حسن حسنين "السياحة هل تزيد من الفقر في الدول النامية ام يمكن ان تسهم في تخفيف حدته" ، مجلة مصر المعاصرة ، يناير / ابريل ٢٠٠٥ ، العدد ٤٧٧ / ٤٧٨ ، ص ١٣٤ وما بعدها.

وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

د- منتجعات العزلة([11]):

انتشر هذا النوع من المنتجعات في المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله. وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

هـ - السياحة الحضرية([12]):

وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها. وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

و- سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة([13]).

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر للإرشاد السياحي مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة .

ز- سياحة الرياضة البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، وتتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب.....الخ.

---

١١ - د / احمد الجلاد ، المرجع السابق ص ٤٧.

١٢ - د / جليلة حسن حسنين "اقتصاديات السياحة" الناشر كلية السياحة والفنادق بالإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٥٥ وما بعدها.

١٣ - حول مزيد من صور التنمية السياحية المستدامة راجع : د / عبد الباسط وفا "التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة" ، بحث مقدم في مؤتمر اكاديمية شرطة دبي الدولي الثالث حول الجوانب القانونية والامنية لصناعة السياحة ، المحور الاقتصادي ٣ ، دبي ، الامارات ، ٣ - ٥ ابريل ٢٠٠٦.

مفاهيم أساسية حول التنمية السياحية المستدامة:

تعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

أ - مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة ١٩٩٣ التنمية السياحية المستدامة على أنها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية([١٤]).

ويمكن القول بأن الاستدامة تشتمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف، على أن بعض الدراسات تفضل أن تطلق مصطلح "التطوير المستدام للسياحة" ، بدلاً من مصطلح "السياحة المستدامة([١٥]) ".

ويوضح الجدول التالي المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية:

جدول رقم (١)

١٤ – د. محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : "التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص.٤

١٥ – احمد الجلاد ، المرجع السابق ، ص ٤٨.

مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة

أوجه المقارنة	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
الخصائص	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
الاستراتيجيات	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة.

المصدر: د / محمد إبراهيم عراقي واخر ، المرجع السابق، ص ٥.

ب- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية([١٦]):

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول.
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد.
- زيادة ايرادات الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.

---

١٦ – د / محمد إبراهيم عراقي واخر ، المرجع السابق ، ص٥، ٦.

- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية .
- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة.
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

ج - أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة:

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة ، لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلاً عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة ، إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية[١٧].

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الاستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى ما يلي([١٨]):

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة ، الطاقة والمياه وغيرها.
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي.
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها .
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.

---

١٧ – د / جليلة حسن حسنين "اقتصاديات السياحة" ، المرجع السابق ، ص ٥٧.

١٨ – د / محمد إبراهيم عراقي واخر ، المرجع السابق ، ص ٦٠.

- استخدام العمالة والمنتجات المحلية .
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.
- كما نشير في هذا الصدد أن هناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة مثل فرض مبالغ مالية وغرامات نقدية على المنشآت التي تلوث البيئة (المدخل القانوني)، إضافة إلى التشريعات والتعليمات المتعلقة باستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك (المدخل الإداري)، وكذلك ضرورة استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية (المدخل التكنولوجي)، وأخيرا المدخل الثقافي من خلال قياس اتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة([١٩]).

د - أهمية السياحة على مستوى العالم:

لقد أصبحت السياحة من أهم الصناعات في العالم، فهي تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، فلقد تنامت وازدهرت، حتّى أصبحت الآن غذاء الروح وصناعة العصر والمستقبل، وخاصة في ظل مفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبحت السياحة الصناعة التي لا حدود لتطورها والأكثر حضارة والأقل تلويثاً للبيئة([٢٠]).

وتلعب السياحة دورا هاما في التنمية المستدامة، على اعتبار أنها تبرر عمليات المحافظة على التوازن الثقافي في المواقع السياحية، وتحافظ على عناصر الجذب السياحي من حيث:

١- الأهمية البيئية والعمرانية:

تساعد السياحة على تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها، على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الاهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتبرز هذه الأهمية خاصة من خلال([٢١]):

أ- المحافظة على المعطيات العمرانية: تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، والبنايات ذات الطابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح.

---

١٩ - المرجع السابق ، ص.٧.

20 - Bordelais, Jean philippe V : "Environmental policy development in the Caribbean, Barbados, the Dominican Republic, and Guadeloupe", Ph. D., George Mason University. 2007.

21 - www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

ب- تحسين نوعية البيئة: توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصميمات الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

<u>الأهمية الاجتماعية والثقافية:</u>

بالإضافة إلى أنه من خلال السياحة يمكن تعلم ثقافة مختلف المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والاحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، إضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الاتصال والتواصل فيما بينها، مما قد يؤدي لتطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم، كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة، إضافة إلى ما يلي([٢٢]) :

أ- المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.

ب- إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.

ج- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.

د- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان).

<u>الأهمية الاقتصادية:</u>

تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما حدث في إيطاليا وأسبانيا واليونان والمكسيك، وغيرها من البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال.

وتتكاتف أجهزة الدولة لدعم صناعة السياحة باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاد القومي حيث تمثل ٥,١١% من إجمالي الناتج المحلى، وحوالي ٧% من الدخل من النقد الأجنبي، علاوة على أنها تُعتبر من أكبر مجالات خلق فرص عمل جديدة .

، للسياحة العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى والتي من ضمنها ما يلي([٢٣]):

<u>أ - تحقيق الرواج الاقتصادي:</u>

إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة،

22 - **Bordelais, Jean philippe V. op cit .**

23 - **www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)**

كما أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة. إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي.

ب – تسويق بعض السلع:

غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

ج– تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية:

تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات صرف المياه، ومياه الشرب، ووسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، إضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي([٢٤]).

وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والاتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

د– زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي:

تتضمن السياحة مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الاستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها([٢٥]).

هـ – تحسين ميزان المدفوعات:

وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة ، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية ، مما يسهم في

---

24 - Bordelais, Jean philippe V. op cit .

٢٥ – د / محمد ابراهيم دعبس "الجذب السياحي ماهيته وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه" ، الملتقي المصري للإبداع والتنمية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ،٢٠٠١ . ص ٣٢ وما بعدها.

زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع .

و- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة:

تتركز أهمية السياحة . كأي قطاع تصديري . فيما توفره من نقد أجنبي، تتوقف جدواه على حسن التصرف فيه وفقا لخطة تنموية توجهه إلى استخدامات تدفع عجلة التنمية، وهى فى هذا تستوى مع أى قطاع تصديري، ولو أنها تختلف في أن المستورد يأتي لكى يستهلك ما يقدم له، وفى كونها لا تخرج منتجات إلى أسواق يتنافس فيها المصدرون. ومن ثم فإن الاهتمام ينحصر أساسا فيما قد يتولد عنها من خلق فرص عمل، وهى رغم ما تتطلبه من مهارات لا تمثل عملا لائقا للفئة التي ترتفع فيها نسب البطالة، وهى خريجي التعليم العالي .

وتجدر الاشارة إلى نموذج يعتبر رائدا فى نشاط السياحة، وهو إسبانيا التي يزورها سنويا أكثر من ١٢٠% من سكانها (ما يعادل أكثر من١١٠مليون لمصر). فعلى مدى العقدين السابقين ظلت إسبانيا تعانى من بطالة تفوق باقى دول الاتحاد الأوروبي، بلغت عام ٢٠٠٩ %. وستظل إسبانيا تعانى من تخلف نسبى لاقتصادها، ما لم تنجح فى وضع ميزتها النسبية فى السياحة فى خدمة استراتيجية تنموية شاملة، بدلا من تركها تعمل كقيد على توجهات الاستثمار وتطوراته([٢٦]).

والملاحظ أن الاستثمار الأجنبي الوافد لمصر، يفضل مجالات الكسب السريع، ويترك الدولة تعانى من تداعى شبكات الطرق والتكالب على حرق أسعار الخدمات الفندقية. إن النموذج الفرنسي يشير إلى أن السياحة المجدية هي تلك التي يجلبها التقدم والارتقاء الثقافي لتكون قطاعا مستفيدا من التنمية لا صانعا لها .

ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به. وهذا ما سنركز عليه في هذه الورقة البحثية، وقد شهد العالم تطورا كبيرا لعدد السياح من جهة، وللأموال التي ينفقونها في رحلاتهم من جهة أخرى، خلال السنوات والعقود المتلاحقة من الزمن ، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٢)

تطور عدد السياح في العالم وإنفاقهم خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ٢٠٢٠

---

٢٦ - محمد محمود الامام "اثار السياحة" ، جريدة الشروق نيوز الالكترونية ، ٢٠١٠/٢/١٦ . على الموقع الالكتروني.
http://www.shorouknews.com

السنوات	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السياح (بالمليون)	٢٥	٦٩	١٦٦	٢٨٦	٤٥٩	٦٩٨	١٠١٨	١٦٠٠
الانفاق بالمليار دولار	٢	٧	١٨	١٠٥	٢٦٧	٥٦٠	١٥٥٠	٢٠٠٠

المصدر: منشورات المنظمة العالمية للسياحة.

يتبين من الجدول السابق، التطور المتزايد لعدد السياح على مدى سبعة عقود من الزمن حيث كان عددهم سنة ١٩٥٠ يقدر ب ٢٥ مليون سائح، ليرتفع إلى حوالي ١,٠١٨ مليار سائح سنة ٢٠١٠، ليرشح ارتفاعهم مرة أخرى بنسبة ٥٧,١٧% في سنة ٢٠٢٠ ليصل عددهم إلى حوالي ١,٦٠٠ مليار سائح.

كما نلاحظ أن الأموال التي ينفقها السياح في رحلاتهم متزايدة، حيث قدرت ب ٢ مليار سنة ١٩٥٠، ثم تضاعفت بشكل كبير إلى ١,٥٥٠ مليار سنة ٢٠١٠، كما يتوقع أن يرتفع هذا المبلغ إلى حوالي ٢,٠٠٠ مليار مليون سائح سنة ٢٠٢٠، وذلك بنسبة نمو تقدر بـ ٢٩,٠٣% .

ومن الملاحظ أن هناك تطوراً كبيراً طرأ على أعداد السياح وإنفاقهم حتّى غدت السياحة الصناعة الأولى في العالم قد شملت جميع البلدان، وبالدرجة الأولى الدول الصناعية المتطورة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وألمانيا، حيث أصبح يعمل في قطاع السياحة ما يوازي أعداد العاملين في الصناعات الخمس التي تليها (الإلكترونيات، والكهرباء، والحديد والصلب، والنسيج، والسيارات)، كما أصبح عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حوالي ١١% من القوى العاملة في العالم، وأصبحت تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة لتشغيل أشخاص بصورة غير مباشرة للقطاعات الأخرى(٢٧) .

المبحث الثاني

مشكلات وعقبات التنمية السياحية فى مصر

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل القومي لمصر ، حيث تمثل ما يعادل ١١% من إجمالي الدخل القومي أي ما يوازى من ١٣ الى ١٢ مليار دولار سنويا ، كما يلعب هذا القطاع دورا قوميا كبيرا في مواجهة

٢٧ – حسب منشورات المنظمة العالمية للسياحة .

قضية البطالة حيث يعمل به بطريقة مباشرة وغير مباشرة حوالي ٢ مليون شخص ، لكن في الفترة الماضية واجه القطاع السياحي ضربة قوية حيث تراجع الدخل السياحي لنسبة قد تصل إلى أكثر من ٨٠% أي انه أصبح يخسر ما يوازى ٤٠ مليون دولار يوميا وذلك بعد أن أحجم السائحون في القدوم لمصر لعدم الاستقرار الأمني وقيام العديد من الدول بفرض حظر على مواطنيها من السفر عليهم إلى مصر خاصة بعد الانفلات الأمني الذي حدث أثناء ثورة ٢٥ يناير(٢٨).

وقد واجهت السياحة عددًا من التحديات المتلاحقة خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠١١ – ٢٠١٥) جراء ما تعرضت له البلاد من ظروف، ولكن نظرا لطبيعتها فقد استطاعت– كعادتها– أن تواجه وتتحمل هذه التحديات . وان تراجعت عقب ذلك على اثر حادث تفجير الطائرة الروسية الارهابي . وليس أدل على ذلك من أن يصل عدد السائحين في عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٩,٩ مليون سائح بزيادة قدرها ٤,٤ %عن عام ٢٠١٣ كما بلغت الزيادة خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٥ حوالي ٥% . كما حققت السياحة عام ٢٠١٤ دخلا قُدر بـ٢,٧ مليار دولار فضلا عن أن عدد العاملين بالسياحة يصل عددهم إلى أكثر من أربعة ملايين شخص (مباشر وغير مباشر) بما يمثل ٦,١٢% من إجمالي القوى العاملة في مصر(٢٩) .

جدول رقم (٣)

عدد السياح في مصر من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥ بالمليون سائح

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد السياح	٨,٦	٩,١	١١,١	١٢,٨	١٢,٥	١٤,٧	٩,٨	١١,٥	٩,٥	٩,٩	٨,٦

٢٨ -ايمان خلوي "دراسة ترصد معوقات السياحة في قنا والأقصر والبحر الأحمر" ، جريدة الميدان الالكترونية http://www.almydan.com.

٢٩ – فضلاً عن فوز مصر – ممثلة فى وزارة السياحة – برئاسة المجلس التنفيذى لعام ٢٠١٦ لمنظمة السياحة العالمية ،وذلك خلال اجتماع الدورة الواحدة والعشرين للجمعية العمومية لمنظمة السياحة العالمية والتى عقدت عام ٢٠١٥ تحت عنوان " السياحة ..تعزيز التنمية الشاملة للجميع والتحول الإجتماعى" بكولومبيا.....

للمزيد راجع: مقال بعنوان " حول السياحة في مصر" ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٣ /٢٠١٦/٣م.
http://www.sis.gov.eg

المصدر : جمعت بمعرفة الباحث من تقارير ونشرات وزارة السياحة المصرية.

ومن اهم المشكلات السياحية في مصر .

١. مشكلات تتعلق بالإرهاب الداخلي في مصر:

"الانفلات الأمني "وحاله الفراغ الأمني التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير والواضحة أيضا في معظم أنحاء البلاد نتيجة لانتشار المظاهرات والاعتصامات وأعمال العنف والبلطجة علاوة على الفتن الطائفية بين عنصري الأمة، هذا مما أدى إلى حظر بعض الدول لمواطنيها من زيارة مصر .

شهد عام ٢٠١٥ عددًا من الاحداث الإرهابية التي أثرت على قطاع السياحة أبرزها حادث معبد الكرنك، واغتيال النائب العام المستشار / هشام بركات، والذى تبعه تفجيرًا للقنصلية الإيطالية بوسط القاهرة، اعقبه مقتل ١٢ سائحًا مكسيكيًا على يد قوات من الجيش والشرطة بالخطأ بمنطقة الواحات ، ثم سقوط الطائرة الروسية في سيناء، والتي أسفرت عن مقتل ٢٢٤ سائحا جميعهم من الروس حيث أعلنت أهم دولتين "روسيا، وإنجلترا"، تعليق رحلاتها إلى مصر وسحب رعاياها ، كما أدى ذلك الحظر إلى وصول نسبة الاشغالات في المناطق السياحية إلى أدنى مستوى لها، لتبلغ ١٠ – ١٦ % وهي نسبة لم تشهدها السياحة المصرية من قبل([٣٠]).

كذلك اتفقت بعض الآراء بنسبة ٦,٨% على أن الإعلام له دور هام في ارتفاع وانخفاض معدلات السياحة حيث تجد أن التهويل الإعلامي أو الإعلام الكاذب من بعض المحطات يؤدى إلى تخوف السائحين وبالتالي إلى انخفاض المعدل السياحي وعلى العكس إذا ما تم التسويق الجيد للسياحة المصرية بكل أنواعها سيكون هذا عامل هام للجذب السياحي لمصر وبالتالي ارتفاع المعدل السياحي المصري([٣١]).

ولا شك أن تداعيات تحطم الطائرة الروسية في سيناء على الاقتصاد المصري كانت خطيرة للغاية على الاقتصاد القومي بوجه عام ، وعلى اقتصاديات السياحة بوجه خاص ، فقد تضررت بشدة جراء هذا الحادث. لان السياح الروس كانوا يشكلون النسبة الأكبر بين السياح الأجانب القادمين إلى مصر، خاصة في العامين الأخيرين .لان عدد السياح الروس، الذين قدموا إلى مصر في ٢٠١٤ بلغ حوالي ٣ ملايين وهو عدد كبير، بالمقارنة بالسياح من جنسيات أخرى أن الاقتصاد المصري، الذي يعاني منذ سنوات، كان في حاجة إلى جذب المزيد من السياح . بينما جاء حادث الطائرة ليؤثر سلبا على محاولات تنشيط قطاع السياحة المصري أن حادث الطائرة الروسية وقع أيضا في سيناء، وهو ما من شأنه أن يزيد من خسائر الاقتصاد المصري، لأن السياح الروس تحديدا ، كانوا يفضلون ممارسة رياضة الغوص في منتجعات جنوب سيناء . والطائرة روسية

---

٣٠ – الهيئة العامة للاستعلامات "الحصاد السياحي ٢٠١٥" ، ٢٠١٦/٣/١٨ . http://www.sis.gov.eg

٣١ - ذات المرجع السابق .

المنكوبة من طراز "إيرباص " A–321 وهي تابعة لشركة "كولافيا" الروسية، وكان على متنها ٢١٧ راكبا، بالإضافة إلى طاقمها المكون من ٧ أفراد. وتحطمت الطائرة وهي في رحلتها من مدينة شرم الشيخ المصرية إلى مدينة سان بطرسبرج الروسية (٣٢).

ووفقاً لمقال نشر بموقع العربية الإلكتروني(٣٣)، قدرت خسائر مصر جراء رحيل السياح الروس والبريطانيين بعد كارثة تحطم الطائرة الروسية، بنحو ٤ ملايين دولار يوميا، حيث تشكل عائدات قطاع السياحة ١١,٥% من إجمالي الدخل القومي للبلاد .

وذكرت وكالة "تاس" الروسية نقلا عن وزارة السياحة المصرية أن حظر الرحلات الجوية الروسية إلى مصر وإخلاء مواطني روسيا وبريطانيا، الذين يشكلون نحو ٧٠% من إجمالي عدد السياح، من المناطق السياحية تكبد قطاع السياحة المصري ما يصل إلى ٤ ملايين دولار يوميا. وتحتل روسيا المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للسياحة إلى مصر، حيث بلغ عدد المواطنين الروس الذين قصدوا مصر بهدف السياحة عام ٢٠١٤ نحو ٣,١٦ ملايين سائح، تليها بريطانيا، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة. ويوجد في مصر أكثر من ١٥ منتجعا، ويعد منتجع شرم الشيخ الأكثر شعبية، ويعمل نحو ٥٠% من القطاع السياحي في هذا المنتجع بفضل السائح الروسي (٣٤) .

وشكل السياح الروس في عام ٢٠١٤ نحو ٣١% من إجمالي عدد السياح الذين زاروا مصر، وقاموا بتوفير عائدات لمصر تقدر بـ ١,٩ مليار دولار، ما يعادل ريع إيرادات مصر من العملة الأجنبية خلال العام ٢٠١٥. ويبلغ متوسط إنفاق السائح الروسي في مصر نحو ٥٧ دولارا يوميا، مقابل ٧٠ دولارا للسائح البريطاني(٣٥).

وتتلخص الاحداث في أن طائرة تابعة لشركة الطيران "كوغاليم أفيا" قد تحطمت في الـ ٣١ من شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فوق شبه جزيرة سيناء المصرية بعد إقلاعها بفترة وجيزة من مطار شرم الشيخ، ما أدى إلى مقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢١٧ راكبا كانوا على متنها إضافة إلى أفراد طاقمها السبعة.

---

٣٢ – حيث أقلعت الطائرة الروسية في الساعة ٥:٥١ فجرا بتوقيت القاهرة، واختفت من على شاشات الرادار بعد ٢٣ دقيقة من الإقلاع. يوم ٣١ اكتوبر ٢٠١٥ الماضي ، فقد جدد حادث سقوط الطائرة الروسية في أجواء سيناء المصرية، أزمات السياحة المصرية التي تعانيها البلاد منذ سنوات، وتسببت في اتجاه عدد كبير من الشركات إلى تجميد أنشطتها وتعليق أعمالها، وربما في مغادرة القطاع السياحي بعدما فقدت الأمل في عودة الروح لهذا القطاع .إنه بمجرد الإعلان عن الحادث، فإن هناك من النزلاء من قرر مغادرة الفندق والعودة إلى بلاده، ومن المتوقع أن نشهد خلال الأيام المقبلة إلغاء حجوزات خاصة بموسم الشتاء المقبل. أن نسب الإشغال الفندقي في سيناء قبل الحادث لم تكن تتجاوز الـ٣٠%، لكن بمجرد الإعلان عن الحادث فقد هبطت نسب الإشغال لتتراوح ما بين ١٥ و٢٠% على الأكثر ....

للمزيد راجع : د. عادل عامر "خسائر مصر الاقتصادية من حادثة الطائرة الروسية" ، موقع المصريون الالكتروني ، ١١ نوفمبر ٢٠١٥ http://almesryoon.com

٣٣ – مقال بموقع العربية الالكتروني بعنوان " خسائر قطاع السياحة المصري اليومية ٤ ملايين دولار " بتاريخ ٢٠١٥/١١/٩ https://arabic.rt.com

٣٤– ذات المقال السابق.

٣٥ – د / عادل عامر ، المرجع السابق.

فقد تسبب الحادث في تفاقم أزمات قطاع السياحة المصرية التي لم تتعاف حتى كتابة هذه السطور، وتشهد أزمات خانقة خلال السنوات الماضية، وكان أصحاب الفنادق والمنتجعات السياحية في المدن والاماكن السياحية المصرية يعلقون آمالهم على موسم شتاء ١٠١٥ / ٢٠١٦ لتعديل أوضاعهم وتقليص أزماتهم، خاصة أن العائد لا يوازي نصف إجمالي تكلفة التشغيل، في ظل استمرار جميع الشركات في تقديم عروض بأسعار تنافسية لا تحقق أي ربح لأصحاب الفنادق والمنتجعات السياحية .إن حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها مصر خلال فترة الاحتجاجات والاضطرابات السياسية التي تعم البلاد بما يتراوح ما بين ٥٥ و ١٠٠ مليار جنيه (٩،٢٤ مليارات– ١٦،٨ مليار دولار) ، لأن تلك الخسائر قد تتضاعف خاصة مع توقف العديد من القطاعات الحيوية ومنها السياحة والخدمات والمالية([٣٦]) .

ولا شك ان هناك احتمالية لخروج بعض الاستثمارات الأجنبية من السوق ، حيث غادر البلاد ـ بالفعل ـ خلال الأزمة الجارية نحو مليون سائح في ذروة الموسم السياحي في مصر. ولا شك أن استمرار الاضطرابات السياسية سيؤثر على عدد السائحين الوافدين إلى البلاد وكذلك على الفترة التي سيقضونها مشيرا إلى أن نقص عائدات السياحة سيتطلب دعما إضافيا في موازنة الدولة. وغني عن البيان أن السياحة وتحويلات المغتربين المصريين مصدرين رئيسين للعملة الصعبة في مصر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان([٣٧]).

وهناك نوعين من التكلفة الأولى يمكن استرجاعها والممثلة في أسعار الأصول الحقيقية والمباني والعقارات إلى جانب الأصول المالية والأسهم والسندات والتي ستعود إلى طبيعتها بمجرد أن تستقيم الأمور ، والثانية لا يمكن تعويضها والخاصة بفترة الاحتجاجات والتي تسببت في توقف النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة . وقد تكبدت مصر خسائر اقتصادية ضخمة إلى جانب شلل في عملية إنتاج السلع والخدمات ناهيك عن توقف أنشطة الإنترنت والاتصالات وتعليق تداولات البورصة وشلِّ حركة النقل والسياحة إلى جانب أعمال السلب والنهب التي اندلعت في معظم أنحاء مصر ، بالإضافة الى أن إجمالي الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها مصر تتراوح ما بين ٥٥ و٦٠ مليار جنيه خلال فترة الاحتجاجات مرجحاً ارتفاع تلك الخسائر إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار جنيه في حال استمرار التوترات السياسية .

وقد شهد القطاع السياحي خروج عدد كبير من السياح بلغ نحو مليون سائح من مصر إلى جانب إلغاء الرحلات وانخفاض إشغالات الفنادق والقرى السياحية وهو ما دفع القطاع لفقد ما يزيد على ١،٥ مليار جنيه خلال أيام وأن قطاع الطيران المدني منى أيضا بالعديد من الخسائر بعد إلغاء العديد من الرحلات من بعد حادثة الطائرة الروسية المنكوبة أن استفاقت القاهرة من معالجتها لأزمة التصريحات البريطانية ، وأتتها ضربة أخرى بإعلان الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" هو الآخر أنه من غير المستبعد أن يكون عمل إرهابي وراء حادث الطائرة.. وهو الإعلان الذي سبقه تصعيد في الأجواء الملتهبة من قبل الإعلام الإسرائيلي، والذي أعلن

---

٣٦ – موقع وزارة السياحة المصرية ، ٢٠١٦/٣/١ .

٣٧ – د / عادل عامر ، المرجع السابق.

عن أن بريطانيا حصلت على معلوماتها المسربة بشأن الطائرة المنكوبة من الاستخبارات الاسرائيلية والأمريكية، وهو الزعم الذي يتفق مع تأخر إعلان الرئيس الأمريكي لرؤيته بشأن الحادث. ومن غير المنطقي أن توافي أجهزة الاستخبارات الأمريكية بريطانيا بمعلومات قبل رفعها للرئاسة.([٣٨])

ان الضربة القاسمة التي تلقتها السياحة المصرية مؤخراً في بدايات عام ٢٠١٦ جاءت بإعلان وقف الرحلات الجوية الروسية إلى شرم الشيخ، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستعادة السياح الروس من شرم الشيخ، حيث يقضى الآلاف من روسيا عطلاتهم في مصر خلال الموسم الشتوي في مصر. ولا شك أن القرار الروسي سيؤثر بشكل كبير على قطاع السياحة المصرية والفنادق، خاصة وأن ٥٠% من قوام سياحة شرم الشيخ يعتمد على السياحة الروسية، كما أن نحو ٢،٣ مليون سائح روسي يزورون شرم الشيخ سنويا، وهو الأمر الذي يصيب شرم الشيخ بالشلل التام قبل أسابيع من احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة([٣٩]).

كما أن محافظة شمال سيناء تصدرت خريطة العنف السياسي في مصر بـ ٣٨ حادث عنف، ومعظم الهجمات كانت مسلحة ومن ثم جاءت محافظة القاهرة في المركز الثاني بـ ٣٢ حادثه تلتها الجيزة بـ٣٠ حادثا، وجاءت محافظة الإسكندرية في المركز الرابع بعدما شهدت ٢٩ حادثا، تلتها المنوفية بـ ١٩ حادثا ثم الشرقية والدقهلية بـ ١٩ حادثا بكل منهما. أن أكثر القطاعات تعرضا لخسائر فادحة كان من نصيب قطاع السياحة حيث خسرت أكثر من ٦٠ مليار جنيه وتسريح أكثر من ٣ ملايين يعملون في السياحة بشكل مباشر و٣ ملايين مثلهم يعملون ويستفيدون من السياحة بشكل غير مباشر ([٤٠]).

٢- مشكلات متعلقة بسلوكيات المجتمع المصري مع السائحين:

أجمعت الآراء بنسبة ٦١،٦٤ % على أن طريقة تعامل المصريين من جميع الفئات مؤثرة في الجذب السياحي ، كما أنها تعد أحدى المعوقات السياحية حيث تفتقد الطبقة الكبرى من المصريين للوعي بطريقة التعامل الصحيحة مع السائحين حيث أنهم يتعاملون معهم من باب الاستغلال المادي، وأحيانا المضايقات من بعض الفئات مثل مشكلة التسول، كما أنه على النقيض هناك ٣٨،٣٦ % رأت أن طريقة تعامل المصريين مع السائحين ليست بالعامل الرئيسي المؤثر في معدلات ارتفاع وانخفاض السياحة وإنما يرجع للعوامل

---

٣٨ – د /عادل عامر ،المرجع السابق.

٣٩ – هذا وقد شهد مطار شرم الشيخ حالة تكدس للسياح البريطانيين الذين تم إجلاؤهم من خلال ٨ رحلات يومية إلى بلادهم، وفق تصريحات لوزارة الطيران المصري ، والذي بين أن طاقة المطار تتحمل أكثر من ٨ طائرات يومية إلى هناك، وذلك في الوقت الذي دعت لندن لتسيير ٢٧ رحلة يومية وهو ما لم توافق عليه مصر ووفقا لبيانات وزارة السياحة، فإن روسيا تحتل صدارة الدول المصدرة للسياحة إلى مصر، كما أن إنفاق السائح الروسي يتراوح بين ٥٥ إلى ٦٠ دولاراً في الليلة الواحدة، وقدرت الوزارة عدد السياح الروس الذين قدموا لمصر خلال العام الماضي بنحو ٣ مليون سائح ... د / عادل عامر ، ذات المقال السابق.

٤٠ – خالد المصري " مصر: ١,٢ مليار دولار خسائر السياحة في ٢٠١٥" ، العربي الجديد ٢٠١٦/٣/١ على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk

الخارجية حيث أن الشعب المصري شعب محب للسياحة لأنها مصدر رزقه ([41]).

وأيضا مشكلة الباعة الجائلين من المشكلات المستمرة والمؤثرة على السياحة والتي تساهم في أعطاء صورة سيئة عن مصر ، وأجمعت اراء العاملين في القطاع السياحي على تأثير هذه المشكلة على السياحة ، أما عن السائحين فمنهم ٦٠% اجمعوا على أنهم تعرضوا لمضايقات الباعة الجائلين ، تتمثل هذه المشكلة في مضايقة السائح والإلحاح عليه وإجباره على الشراء ([42]).

٣ – المشكلات الخاصة بالتخطيط السياحي:

وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، فلا شك أن توفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي أو المتعلقة بنشاط معين تعتبر أحد الأعمدة التخطيطية. فالنظام الإحصائي في بعض الدول خصوصاً العربية منها يتصف بعدم الشمول ويقتصر على بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السائحين على حسب الجنسية، وعدد السائحين موزعاً على شهور السنة وعدد الليالي السياحية. إن الجانب السلبي في هذا النظام يكمن في غياب الكثير من المعلومات المهمة واللازمة للباحثين أو القائمين بالتخطيط في مجال السياحة مثل([43]):

. توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد (براً أو بحراً أو جواً).
. الغرض من القدوم.
. أماكن إقامة السياح (المدن – المصايف – الفنادق – القرى السياحية . الشقق السياحية ...).
. الأماكن التي يزورها السائح.
. تصنيف السياح على حسب السن والجنس وبلد القدوم.
. تصنيف السياح في الرحلات السريعة أو الترانزيت على حسب الجنسية والمدة.
. استطلاع رأي السياح في الأماكن السياحية.

إنّ توفر هذه البيانات والمعلومات يمكّن القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها من جهة أخرى. وكذلك تنمية وتطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة. كما أن معرفة عدد السياح موزعاً طبقاً لطريقة الوصول يساعد في تطوير أو دعم طرق النقل ووسائل المواصلات اللازمة من البلد إلى الخارج أو من خارج البلد إلى الأماكن السياحية الموجودة داخل البلد.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن عدم توفر كتيبات ارشادية وخرائط سياحية كاملة وشاملة تحتوي على مناطق

---

٤١ – د/ جليلة حسن حسنين "السياحة : هل تزيد من الفقر في الدول النامية ... ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ وما بعدها.

٤٢ – د/ احمد الجلاد ، المرجع السابق ، ص ١٢٤.

٤٣ – د / جليلة حسن حسنين ، "السياحة : هل تزيد من الفقر في الدول النامية .... المرجع السابق ، ص ١٢٥ وما بعدها.

الجذب السياحي القائمة، وتضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارة المختصة بالسياحة وبعض المؤسسات والوزارات الأخرى ذات العلاقة، وانخفاض الوعي بأهمية وقيمة التراث الحضاري كما هو في بعض دول العالم الثالث، وعدم توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي، تعتبر جميعها من أهم العوامل السلبية الرئيسية المؤثرة على التخطيط السياحي([٤٤]).

٤- معوقات خاصة بعدم فعالية التسويق السياحي:

يقوم التسويق السياحي الجيد بدور هام في بيع المنتج السياحي، فالتسويق السياحي المتميز من خلال الدعاية والإعلان يكون أمراً ضرورياً بالنسبة لمنتج يعتمد على الرضا والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأن المنتج السياحي المعلن عنه هو أفضل المتوفر في سوق السياحة العالمية ويلبي رغباته المطلوبة([٤٥]).

وقد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة كما هو في مصر ، ولكنها تعاني من مشكلة التقصير في تسويق مواردها ومقوماتها داخلياً وخارجياً، بمعنى آخر أن الحد الأدنى من الجهود والأنشطة التسويقية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية لم يتوفر بعد بما يكون له بالغ الاثر السلبي على السياحة.

ولا شك أن نشاط السياحة يولد طلبا على مستلزمات ينافس الاستهلاك المحلى وكذلك احتياجات النشاط الاقتصادي الجاري، وهو ما يكون جيداً إذا كان المعروض منها يفوق الطلب القائم، بينما ترتفع تكلفته إذا كانت الطاقات المتاحة لا تفي بمتطلبات الأنشطة الأخرى. وهنا نلاحظ أن السياحة تتجسد أساسا في طلب على وسائط نقل داخلي وخارجي وبالتالي ما يلزم له من بنية أساسية متطورة، كما أنها تمثل طلبا على أماكن للإقامة ينافس الطلب على الإسكان وعلى المنشآت اللازمة للإنتاج، الأمر الذى يدفع إلى التركيز على إنشاءات متميزة، تحدث بدورها طلبا على مواد البناء من ناحية، وتعطى مؤشرا مبالغا فيه للقيم الإيجارية، ينعكس على قطاع إسكان المواطنين، وعلى تكاليف المنشآت المخصصة للإنتاج، مما يضعف من الهامش الذى يتبقى لها لتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وتكمن أهمية التسويق السياحي الجيد في تحقيق الآمال المنشودة من وراء الانفاق السياحي وللتسويق في صناعة السياحة أهمية مضاعفة تتمثل في جانبين أساسيين: الأول كون التسويق السياحي مفهوماً حديثاً نسبياً يستند إلى ثلاث ركائز([٤٦]) :

- الأولى : إنه موجه بالسائح : أي يجب أن يركز التسويق السياحي على توفير كل الخدمات التي تعمل

---

٤٤ – د / احمد الجلاد ، المرجع السابق ، ١٢٦.

٤٥ – د / اديب برهوم "تقويم كفاءة التسويق السياحي في سوريا" ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٩ ، العدد (٢) ٢٠٠٧. ص ٥.

٤٦ – د / اديب برهوم ، المرجع السابق. ص ٧.

على تحقيق أعلى درجات الإشباع لحاجات السائح ورغباته الحالية والمستقبلية والتي تختلف من فئة إلى أخرى ومن سائح إلى آخر فحاجات السياح السعوديين ورغباتهم تختلف عن الألمانيين، والسائح الشاب يختلف في حاجاته ورغباته عن السائح المسن ..... الخ ، وهنا يكمن دور التسويق في تحقيق ذلك.

- الثانية: إنه يعتمد على إرضاء تشكيلة متنوعة ومتباينة من الحاجات والرغبات التي تختلف من حيث النوعية والسعر والموقع ووسائل الترويج وطريقة التعامل والتخاطب فمثلاً الاقتراب الزائد من السائح الخليجي أمر عادي أما من السائح الأوربي فهو أمر غير مرغوب فيه .
- الثالثة: إن التسويق السياحي كمفهوم حديث ومتجدد يعتمد على تكاثف جميع الجهود والطاقات ابتداءً من جهود السفارة والملحق السياحي في الخارج مروراً بموظف المطار والمعابر الأخرى والهجرة والجوازات وحامل الحقائب وسائق التكسي وصاحب المطعم والفندق والعاملين فيه والمرشد السياحي وصولاً إلى كل مواطن في البلد.

وتقع على عاتق القائمين بشئون السياحة في مصر العديد من المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والثقافية والسلوكية للتسويق السياحي، وإذا لم تتوافر لدى كل من له علاقة بالسائح على نحو مباشر أو غير مباشر خلفية ثقافية وحس وطني ووعي جيد لمفهوم ثقافة السياحة وثقافة الخدمة وأهمية السياحة وما هو مردودها بالنسبة للوطن والمواطن ودورها في رفع مستوى معيشة المواطن، فلا يمكن لنا أن نتطور سياحياً ، طالما نتجاهل اسس التسويق السياحي الجيد الذى لازلنا نعانيه حتى اليوم([٤٧]).

٥- معوقات خاصة بإهمال المناطق السياحية الأثرية والمرافق المحيطة:

ومما لا شك فيه أن تكدس القمامة ، وانتشار الباعة الجائلين ، والمتسولين ، وعدم تحسين المظهر الجمالي للمناطق السياحية ، وعدم انتظام حركة المرور ... وغيرها من السلبيات المشينة يعطى صورة سيئة عن مصر ، كما أنها تسبب ضيق للسائح حيث أن السائح يحب التجوال بحرية في المكان الذي يزوره.

ولن ابالغ اذا ما قلت ان السائح يهتم بجمال المكان وجودة المرافق المتاحة جنباً الى جنب مع عراقة واصالة المعالم الاثرية، وقد لاحظت في احدى زياراتي لاماكن سياحية قيام بعض السياح بالتعليق على غرف للصرف الصحي غير محكمة الغلق، وتصويرهم لأعمدة الانارة التي يخرج من جوفها . بإهمال . مجموعة من اسلاك الكهرباء عارية الاطراف في شكل يوحي بالإهمال واللامبالاة . وأيضاً المظاهر غير اللائقة للأرصفة ، والحفر والكسور والمطبات العشوائية في الطرق والشوارع.

كما ان الفساد الاداري المتوغل فى الادارة السياحية والجهات المعنية بالرقابة على المنشآت والفنادق السياحية يرتب تقديم مرافق واماكن اقامة وخدمات سياحية غير لائقة وغير مطابقة للمواصفات القياسية ، بما

---

٤٧ – د / جليلة حسن حسنين ، "السياحة : هل تزيد من الفقر في الدول النامية .... المرجع السابق ، ص ١٢٥ وما بعدها.

يؤثر سلباً على السياحة في مصر.

وينبغي الا ننسى ان السياحة ما هي الي خدمة يتم تقديمها للزائرين من مختلف الجنسيات ، بما يتطلب ضرورة الاهتمام بها وتبني افضل الطرق والوسائل والتجارب العالمية الناجحة في تنمية وتنشيط السياحة والنهوض بها لضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة تخدم الاجيال الحاضرة والقادمة على السواء.

ولا نسطيع ان ننكر ان أفضل التجارب الدولية في مجال التنمية السياحية والجذب السياحي كان للدول التي اهتمت بشكل اساسي بجودة المرافق والخدمات في المناطق السياحية وتطويرها بشكل دائم. وعلى النقيض من ذلك نلاحظ ان الوضع في مصر فيما يتعلق بتطوير المرافق والخدمات السياحية يحتاج الى وقفات لتصحيح مسار التنمية السياحية المستدامة .

٦- معوقات خاصة بالتلوث الجوي والتلوث في مياه النيل والشواطئ:

اهتمت الكثير من الدراسات بالمشكلات الخاصة بتلوث البيئة وتأثير ذلك على صحة المواطنين وعلى جذب السائحين ، لما تمثله البيئة من أهمية كبيرة من مقومات الجذب السياحي العالمي . فقد تناولت احدى الدراسات التجربة البيئية التي مرت بها ثلاث جزر كاريبية فقامت هذه الجزر بعمل تطوير للسياسة البيئية لها بعد أن أدركت التأثير السلبي للملوثات البيئية على الجذب السياحي بها ، مما أثر سلبا على اقتصاداتها ومن ثم على المستوى المعيشي لسكان هذه الجزر وكان من نتيجة ذلك تحسين الأحوال البيئية لها مما كان له أثر كبير في الجذب السياحي لها (٤٨) .

وقد كان للتأثير الواضح لنظافة الشواطئ في كرواتيا على إقبال السائحين إلى كرواتيا وتبين أن نقاء البيئة البحرية ونظافة الشواطئ أحد عوامل الجذب السياحي في كرواتيا حيث تم عمل تحليل للماء ووجد أن نظافتها تلعب دورا هاما في توجه السياح إليها (٤٩).

وقد امتدت سيطرة التلوث في مصر على أماكن عديدة ، حيث يمتد من مصانع كيما بأسوان مرورا بمنطقة شبرا الخيمة وحلوان وغيرها وأن الملوثات البيئية قد طالت نهر النيل والبحيرات المصرية ولذلك تأثير سلبي على صحة الإنسان المصري والسياح(٥٠) .

وكشف تقرير للمجالس القومية المتخصصة عن إمكانية حدوث كارثة صحية وبيئية بسبب الالاف من المصانع والمنشآت الصناعية التي تلقى بمئات الأطنان من المخلفات والنفايات شديدة الخطورة إلى صدور المصريين ومن أبسط نتائج هذه النفايات الإصابة بأمراض السرطان والصدر وذلك بسبب عدم وجود مدافن

---

48 - Bordelais, Jean philippe V. op cit . .

49 - Dvarskas, Anthony : "The role water quality in beach visitation decisions in Croatia, implication for development of the tourism industry", Ph. D., University of Maryland ,2007.

٥٠ – د / خالد عباس " تقييم المخاطر البيئية في منطقة الشرق الأوسط "، المؤتمر العلمي الدولي الرابع ، الجمعية المصرية للسموم البيئية ، سفاجا ، مصر ، ٢٠٠٨.

آمنه للنفايات الخطرة في مصر باستثناء بعض المدافن المعدودة مثل مدافن هيئة الطاقة الذرية وهناك أكثر من خمسة الاف مصنع في مصر ينتج نفايات خطرة ، فمثلا يوجد ١٠٥٢ مصنعا في مدينة العاشر من رمضان وتنقل نفاياتها إلى مقلب مفتوح خارج المدينة بمساحة ١٠٠ فدان ويتم إشعال النيران في المواد البلاستيكية والعضوية منتجة الاف الأطنان من الغازات شديدة الخطورة على الصحة العامة بالإضافة إلى إمكانية حدوث تفاعلات كيميائية بين الأنواع المختلفة من النفايات مما قد يسبب كارثة تعادل الكوارث الإشعاعية النووية ، مما يكون له بالغ الاثر السلبي على التنمية السياحية المستدامة (٥١).

ولا شك أن المقومات الطبيعية للمنطقة السياحية بدون ملوثات من أكبر حوافز زيادة إعداد السائحين ولزيادة فترة الإقامة، ولعل من أهم العوامل المؤثرة هي القلق بشأن الأمن والسلامة أو وقوع كوارث مفاجئة والتعامل مع الكوارث والخبرات الماضية لزيارات سابقة ونظافة البيئة وخلوها من الملوثات ، وأن الرغبة الشخصية وراء اختيار السائح الغربي لوجهته نظرا لزيادة الدخل الشهري أما سياح البلاد الآسيوية فهم سياح مجموعات محدودة نظرا لتكلفتها المحدودة(٥٢) .

وقد أكدت احدى الدراسات أن العلاقة بين جاذبية المكان والبيئة المحيطة به في واحة سيوه والمكونات البيئية لهذا المكان الحيوي والهام من الناحية الطبيعية وأن استخدام مواد محلية كمواد إنشائية مثل الأرضية والحوائط والسقف من مكونات البيئة كل ذلك ساعد على نقاء البيئة مما أثر في زيادة إقبال السائحين على هذه المنطقة (٥٣) .

ويمكن القول ان التلوث البيئي سواء كان هوائي أو مائي أو ضوضائي أو مكاني أو غيره له بالغ الاثر السلبي الضار على استمرار خطى التنمية السياحية المستدامة ، حيث يؤدي الى عرقلتها ، ولا يتصور قيام تنمية سياحية حقيقية في مصر بالمصاحبة لتفاقم ازمات التلوث البيئي .

٧- معوقات خاصة بالإدارة السياحية المسؤولة :

ساد مصطلح "السياحة المسؤولة" ليعبر عن مفهوم متشابك المعاني، يشمل كلا من السائح، والمنظم، والمنشأة السياحية؛ مشيرا إلى مسؤولية الشخص عن السياحة في بلاده، من حيث الحفاظ على البيئة، والتراث، وكيفية مساعدته على ديمومة السياحة، وسلامة الوعي السياحي(٥٤).

---

٥١ – د / أحمد النجار "المجالس القومية المتخصصة" ، تقرير عن المخلفات الصناعية الخطرة ٢٠٠٨.

٥٢ – د / حسن أحمد شحاته " تلوث البيئة ، السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهاتها "(الطبعة الأولى) ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠١٠. ص ٤٤ وما بعدها.

٥٣ – د / محمد نجدي سيد " دراسة سوسيولوجية عن الملوثات البيئية في المناطق السياحية بصعيد مصر دراسة مطبقة على منطقتي الأقصر وأسوان" مجلة ابحاث ، من منشورات كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان ، ٢٠٠٨ ص ٣٨ وما بعدها .

٥٤ – تحدد السياحة المسؤولة كل شكل من أشكال التنمية والتهيئة والأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الأمد الطويل على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تساهم، بدورها، بشكل إيجابي وعادل في تنمية وازدهار الأفراد الذين يعيشون ويقيمون بهذه الفضاءات ،

وعلى هذا النحو تظهر السياحة المسؤولة مدى التزام الدول بجعل السياحة أداة فعالة في سبيل تحقيق السلام والتضامن العالميين، ولاسيما في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، من خلال العمل على توليد الفرص الاجتماعية، والاقتصادية على النحو الذي يساهم في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إضافة إلى احترام الإنسان، والطبيعة والبيئة، وكذا القواعد، والقوانين التي تنظم عمل القطاع، وعلى هذا الأساس هناك مجموعة من التدابير تشملها الرؤية السياحة المسؤولة، نشير إلى أهمها فيما يلي(٥٥):

أ-احترام القيم الأصيلة: إذ يتعين على الفاعلين في الميدان السياحي أن يولوا للتقاليد، والثقافة المحلية، والشعبية الأهمية التي تستحقها.

ب-احترام الثروات الثقافية: وذلك من خلال بلورة الأنشطة السياحية، بشكل يسمح بمتابعة، وتنمية المنتجات الثقافية، والتقليدية، والفولكلورية وعدم إخضاعها لنمط معياري واحد، أو الحد من غناها؛

ج - المحافظة على البيئة: من واجب كافة المتدخلين في إنعاش قطاع السياحة العمل على المحافظة على البيئة، وعلى الموارد الطبيعية، في إطار تنمية اقتصادية مستدامة، تستجيب بشكل عادل لاحتياجات، وتطلعات الأجيال الحاضرة، والمستقبلية؛

د-احترام الطفولة: بعدم الاستغلال الفاحش للعنصر البشري، بأي شكل من أشكال، وخاصة الأطفال.

في هذا الإطار، تبرز أهمية الأبعاد الأخلاقية في العمل السياحي؛ إذ لم يعد الوعي البيئي والرغبة في الحفاظ على الحياة الطبيعية على كوكب الأرض قاصراً على الجماعات المناهضة للتجارب النووية، أو لعمليات إزالة الغابات، ولكنه امتد إلى صناعة السياحة؛ من خلال وضع العوامل الثقافية، والسياسية، بالإضافة إلى البيئية عند اتخاذ قرار التوجه إلى أحد المقاصد السياحية.

وقد كشفت استطلاعات للرأي، أجرتها الجمعية الدولية للأنظمة البيئية، عن تزايد الوعي العام بالاعتبارات البيئية، حيث ذكرت غالبية من استطلعت آراؤهم أنهم يضعون المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على رأس أولوياتهم. ففي الولايات المتحدة قال ٣٨ % إنهم مستعدون لدفع المزيد من المال، من أجل التعاقد مع شركات سياحية، تعطي قدراً أكبر من الاهتمام للحفاظ على البيئة، وقال ٣٩% إنهم مستعدون لدفع أموال أكثر مقابل التعاقد مع شركات سياحة تحمي المعالم التاريخية، والثقافية للمقاصد السياحية(٥٦).

ولا شك أن السياحة الداخلية على الرغم من أهميتها إلا أنها تعانى من الإهمال الذي أدى إلى ركودها بنسبة كبيرة في حين أكدت هذه الآراء إننا نستطيع بقليل من الجهد أن نحول السياحة الداخلية لتصبح واحدة من دعائم الاقتصاد القومي بل وان تكون بديلة للسياحة الأجنبية في وقت حدوث الأزمات ، ولتشجيع السياحة

كما تساهم السياحة المسؤولة كذلك في خلق التفاهم والاحترام المتبادل بين الناس. وباعتبارها محركا للازدهار الفردي والجماعي، ترتكز السياحة المسؤولة على الأصالة ولقاء السياح بأفضل صورة وطريقة ممكنة من جهة، والتسيير المتوازن للموارد الطبيعية من جهة أخرى.... للمزيد راجع : تقرير للتحالف الدولي للسياحة على الموقع الالكتروني http://ethics.unwto.org

55 - http://www.visitmorocco.com ,13/11/2011

56 - www.aljazirah.com 12/10/2010

الداخلية لابد وان تكون بخطة تهدف إلى الاستفادة بالإمكانيات الحالية إلى حين عودة السياحة الخارجية مع الاستمرار بعد ذلك في تشجيع السياحة الداخلية .

ولا شك أن نظافة الشارع المصري وعلي الأخص المنطقة السياحية أو الأثرية تعتبر عامل هام للجذب السياحي ، حيث تعاني بعض المناطق الأثرية خاصة مع العشوائية وعدم النظافة التي تضر بالأثار بالنظر العام . لذلك تعانى السياحة في محافظات قنا والأقصر والبحر الأحمر من انخفاض ملحوظ في أعداد الزوار، بعكس الحال في شرم الشيخ في الظروف العادية.

٨- معوقات خاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية والجمركية:

يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلدٍ ما. وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض الانتاجية وقلة العرض قياساً بحجم الطلب ([٥٧]).

ويعاني قطاع السياحة منذ فترة مجموعة كبيرة من المشاكل الضريبية التي بدأت آثارها تتضح بشدة خلال الأزمة التي يمر بها القطاع عقب ثورة يناير، كما أن أحداث المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد حاليا أدت إلى تراجع معدلات الإشغالات الفندقية لتتراوح ما بين ٣٠% إلى ٥٠ %، كما تراجعت بشدة العائدات من القطاع السياحي والتي كانت تصل إلى نحو ١٥ مليار دولار سنويا بما يمثل نحو ١١% من الناتج المحلى الإجمالي بما يشكل خسارة ضخمة تؤثر سلبا في توازن ميزان المدفوعات ([٥٨]).

وثمة ضرورة ملحة لقطاع السياحة تتمثل في إعادة النظر في السياسة الضريبية المفروضة عليه والنظر إلى النشاط السياحي باعتباره بمثابة نشاط تصديري يدر جزءا هاما من العملات الصعبة التي تحتاجها البلاد سنويا، وذلك من خلال بحث خفض فئة ضريبة المبيعات المفروضة على الخدمات السياحية إلى ٥%، كما كانت من قبل بدلا من ١٠% حاليا، بالإضافة إلى تمتع منشآت القطاع بآلية الخصم الضريبي على مدخلات الخدمات السياحية المختلفة لمنع حالات الازدواج والتكرار الضريبي التي تؤدى إلى مضاعفة عبء ضريبة المبيعات على الخدمات السياحية المختلفة.

وكذلك تعميم الخصم الضريبي على السلع الرأسمالية الخاصة بالنشاط السياحي لتشمل المعدات، إلى جانب الآلات اللازمة للنشاط من أثاث فندقي ومفروشات ومعدات تشغيل المطاعم وغيرها بدلا من قصرها على المعدات الكهربائية.

والحقيقة انه لا يوجد تفهم من وزارة المالية وخاصة قطاع الضرائب للموقف الخاص بشركات السياحة ،

---

٥٧ – د / رؤوف محمد على الانصاري "السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، مجلة سطور المصرية الإلكترونية. http://www.sutuur.com

٥٨ – ميرفت رشاد " الأعباء الضريبية عن المنشآت السياحية" ، اليوم السابع ، ٦/١١ / ٢٠١١

فهناك تقدير مبالغ فيه للضرائب على الشركات والفنادق وعدم مراعاة الظروف التى يمر بها قطاع السياحة من انخفاض الانشغالات بالفنادق والغاء الحجز واشتراط سداد كل الرسوم للحصول على الرخص المتعددة من اكثر من جهة لاستمرار نشاط المنشأة السياحية ، واكد ان هذه المنشآت السياحية تعانى من ضغط خارجي فى الانصراف عنها وضغط داخلي من عدم تقدير موقفها المالي واشار الى هجرة العاملين فى السياحة للقطاع وتغيير مهنهم بسبب انخفاض الدخل وطالب القيادة السياسية بالتدخل لحماية القطاع من البيروقراطية([٥٩]).

وبحث خفض نسبة الضريبة الاضافية المفروضة والتي تصل إلى ٢٦% سنويا على مبالغ الضريبة المتأخر سدادها. وكذلك تقديم إقرار ضريبة المبيعات للمنشآت السياحية والفندقية كل ربع سنة مع اعطاءها مهلة لتقديم الإقرار الضريبي والسداد خلال ٦٠ يوما حلا لمشكلة تحديد القانون للواقعة المنشئة للضريبة وهى تقديم الخدمة بصرف النظر عن تحصيل الإيراد من عدمه، مما يحمل المنشآت الفندقية سداد ضريبة على إيراد لم يتم تحصيله فى كثير من الاحيان. واعادة النظر فى الواقعة المنشئة للضريبة خاصة بالنسبة للنشاط السياحي والفندقي بربط الخضوع للضريبة بما تم تحصيله فعلا من إيرادات([٦٠]).

أما بالنسبة لضرائب الدخل فيجب التأكيد على أنه يجب بحث إعفاء مقابل الخدمات المدفوع من شركات السياحة والمنشآت الفندقية المحلية لصالح شركات بالخارج والخاضع للضريبة وفقا لنص المادة ٥٦ من قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بنسبة ٢٠% ، ومن ذلك مقابل خدمات الدعاية والترويج والإعلان الدولي سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ومقابل حقوق المعرفة واستخدام الاسم التجاري العالمي لخدمة النشاط السياحي بمصر ومقابل الخدمات المدفوعة لأغراض الحجز المركزي للفنادق فى مصر. وغني عن البيان أن الاستجابة لهذه المطالب ضروري، خاصة أن النتيجة العملية لتطبيق المادة ٥٦ المشار إليها هو تحمل شركات السياحة والفنادق عبء سداد هذه الضريبة نيابة عن المكلف الأصلي بها وهو الشركة الأجنبية التى تؤدى هذه الخدمات فى الخارج لصالح الشركات والمنشآت الفندقية المحلية، الأمر الذى ينتهى بنا إلى تحميل هذه الضريبة كتكلفة على الخدمة بما يضر بالأسعار التنافسية للخدمات السياحية المصرية، خاصة فى ظل هذه المنافسة الشرسة مع الدول المجاورة فى جميع مجالات الجذب السياحي حاليا([٦١]).

والواقع أن الأخذ بهذا المقترح من شأنه التأثير إيجابيا فى إيرادات الشركات والمنشآت السياحية، وبالتالي زيادة عائدات حصيلة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لهذه الشركات ويحقق بشكل افضل الهدف الاقتصادي والاجتماعي للضريبة. وبخاصة أن تطبيق هذا الاقتراح لا يحتاج تعديلا تشريعيا، وإنما يمكن إقراره بقرار وزاري ينص على استثناء هذه الخدمات من تطبيقات المادة ٥٦ المذكورة، أسوة بما تم فى وقت سابق

---

٥٩ – ايهاب عبد العال "قطاع الضرائب لا يراعى الوضع الصعب لشركات السياحة" فى لقاء ببرنامج صباح الخير يا مصر ، الثلاثاء ٢٠١٦/٣/١ ، http://www.egynews.net

٦٠ – ايهاب عبد العال ، ذات المرجع السابق.

٦١ – مرفت رشاد ، المرجع السابق.

مع ٧ خدمات أخرى بقرار صدر من وزير المالية السابق.

وقد اصبح ضرورياً إعادة النظر فى قيام الإدارة الضريبية بضم نسبة آلـ ١٢% الخاصة بمقابل الخدمة التى تضيفها الفنادق والمطاعم السياحية عادة على فواتير النزلاء والعملاء إلى الوعاء الضريبي الخاضع لضريبة المبيعات بنسبة ١٠%، واعتبارها جزءاً من إيرادات الفنادق وتلك المطاعم ، برغم أن هذا المقابل لا يعد إيرادا يخص المنشآت السياحية والفنادق، وإنما يضاف للفاتورة بغرض توزيعه على العاملين، إضافة إلى أن هذا المقابل يخضع كذلك لضريبة المرتبات والأجور عند توزيعه على العاملين بهذه المنشآت بما يجعل منه واقعة ازدواج ضريبي واضحة تحتاج إلى تصحيح عاجل بإلغاء ضريبة المبيعات على هذا المقابل والاكتفاء بخضوعه لضريبة المرتبات عند توزيعه على الموظفين([٦٢]).

٩- معوقات تتعلق بالعمل السياحي:

هناك ٩,٥٢% من آراء العاملين في القطاع السياحي تؤكد أن العمالة ليست مدربة بطريقة تؤهلهم للاحتكاك المباشر بالسائحين حيث تواجه هذه الفئة مشكلات منها عدم إجادة لغة السائح كما أنها تفتقد لمعرفة الطرق والأساليب الصحيحة للتعامل مع السائح . وتوجد مشكلة معروفة لدا الجميع حيث نجد توقف الموسم السياحي في محافظات قنا والأقصر على سبيل المثال من شهر ٤ حتى شهر ٩ ، ولكن ليس بوسعنا شيء سوى التركيز على نوع أخر من السياحة في هذه الفترة وهو السياحة الترفيهية أو السياحة القائمة في المدن الساحلية([٦٣]).

وظاهرة أخرى وهى الأسعار والتي أجمعت الآراء بنسبة ٢٧،٣٩% أن الأسعار في القطاع السياحي هي عامل مهم لكلا الأطراف السائح والمستفيد منه ، كما أن ارتفاع المنتج السياحي قد يشكل مشكلة للسائح حيث يعطيه الشعور بأنه مستغل مما ينتج الشعور بعدم الثقة في بعض تعاملاته الأخرى ، ونتيجة لذلك يجب التركيز على كيفية زيادة معدل إنفاق السائح بدون إعطائه الشعور بالاستغلال ، كما انه إذا كانت هناك مغريات أكثر سواء في الإقامة أو المزارات أو الهدايا الذي يأخذها السائح كتذكار من مصر وإذا كان هناك اهتمام فانه سوف ينفق أكثر وسيكون العائد منه اكبر بل وسيفكر في دعوة أصدقائه والقدوم مرة أخرى إلى مصر ([٦٤]).

وثمة مشكلة أخرى تقف في طريق التنمية السياحية و أجمعت على وجود هذه المشكلة نسبة ٢٣% من أصحاب البارزات حيث اتفقت آرائهم على أن المرشدين السياحيين يشكلون لهم مشكلة بتدخلهم في عمليات البيع والشراء وأيضا يتحصلون على العمولات مما يدفع أصحاب البازارات على رفع سعر المنتج .

---

٦٢ – د / ايهاب عبدالعال ، المقال السابق.

٦٣ – د / احمد الجلاد "المرجع السابق ، ص ١٣٧.

٦٤ – د / ايهاب عبدالعال ، المقال السابق.

وقد يلاحظ في العديد من الدول السياحية أن بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو يرغب فيها كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية.

ورغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية في الكثير من دول العالم، إلا أن الدول المعنية بالسياحة في العالم الثالث مازالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة([٦٥]).

١٠ - مشاكل ومعوقات أخرى:

هناك أيضاً مشاكل أخرى تشترك فيها معظم الدول السياحية في البلدان النامية وأهمها:

. عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصاً الأثرية والدينية منها.
. عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق السياحية وخاصة الأثرية والتاريخية.
. تخلف خدمات السياحة المصرفية في البنوك وخاصة في الفنادق.
. سوء المعاملة بمكاتب شركات السياحة والطيران في الداخل والخارج.
. استغلال سائقي سيارات الأجرة لمجاميع السياح من الأجانب بصفة عامة .
. عدم الاهتمام بالمظهر العام والزي الخاص بالعاملين في قطاع السياحة مع متطلبات العمل.

المبحث الثالث

الاثار الاقتصادية لعرقلة التنمية السياحية المستدامة في مصر

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وعلى المنشئات الخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام العمالة الكثيفة. وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية.

لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي. وبالتالي فان هذا القطاع يؤثر ويتأثر ايجاباً وسلباً على باقي القطاعات في الدولة بصفة عامة وعلى القطاع الاقتصادي بصفة خاصة.

إن لنهوض او تخلف التنمية السياحية بشكل عام آثاراً مباشرة وغير مباشرة سواء على الاقتصاد الوطني

---

٦٥ – د / رؤوف محمد الانصاري، المرجع السابق .

للبلد أو على الجانب الاجتماعي والإنساني، والحقيقة ان لتفاقم المشكلات والمعوقات المتعلقة بالنشاط السياحي في مصر مردودات عكسية على خطى التنمية السياحية المستدامة من شانها تعثر خطاها ، وتخلف ادائها بما يرتب اثاراً ضارة على الاقتصاد المصري.

ونعرض فيما يلي لأهم الاثار الاقتصادية السلبية المباشرة وغير المباشرة لأداء النشاط السياحي المتخلف أو المضطرب أو الضعيف:

أولاً : الاثار المباشرة لتراجع التنمية السياحية في مصر:

١- أثر تراجع النشاط السياحي على الدخل القومي:

يتكون الناتج أو الدخل الوطني من خلال الأنشطة التي تمارسها القطاعات الأخرى المختلفة (زراعية، صناعية، سياحة ، صحة ..... الخ) على مدار السنة، وكل قطاع منها يمتلك مجموعة مشاريع تتمثل بالمعامل والمصانع والمزارع والمنشآت والمؤسسات والمرافق وغيرها. وتقوم هذه الوحدات بمزج عناصر الإنتاج مع بعضها لكي تحولها إلى سلع وخدمات نافعة للمجتمع.

والسياحة تمارس أنشطتها من خلال وحداتها الخدمية المتمثلة بالفنادق، المطاعم، وسائط النقل.. الخ، والتي تقوم بدورها بتداخل عناصر الإنتاج وتحويلها إلى مجموعة خدمات تباع للسياح.

ويعتبر الدخل الناتج عن السياحة، هو مقدار ما ينفقه السياح مقابل الخدمات أثناء رحلاتهم لزيارة المواقع الأثرية والتاريخية والمدن الترفيهية والعلاجية وغيرها والذي يعد من زاوية أخرى، إيراداً للوحدات الخدمية العاملة في مجال السياحة.

وهناك العديد من الدول تعد السياحة بالنسبة لها أحد المصادر الرئيسية في تكوين دخلها الوطني. ومن الممكن أن يكون للسياحة شأن كبير في الدخل الوطني المصري بما تمتلكه من مقومات حضارية تتمثل بالمواقع الأثرية والسياحية والمدن الترفيهية والاماكن العلاجية والأماكن الدينية ، القادرة على استقطاب ملايين السياح والزوار سنوياً ([٦٦]).

وأشارت بيانات وزارة السياحة المصرية . مع بدايات الازمة الاقتصادية والمالية العالمية وقبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م . الى ان معدلات التراجع في التدفقات السياحية بدأت تتقلص اعتبارا من شهر يونيو ٢٠٠٩، حيث تراجعت من ١٨ في المئة في يناير ٢٠٠٩ الى ١٣ في المئة في مارس ثم الى ١١ في المئة

---

٦٦ – تشير مصادر منظمة السياحة العالمية الى ان النشاط السياحي الدولي اصبح واحداً من الخمسة انشطة التصديرية الرئيسية في ٨٣% من دول العالم ، والمصدر الرئيسي للعملة الاجنبية في ٣٨% على الاقل من هذه الدول . لكن الاهمية النسبية للنشاط السياحي الدولي في الدول النامية اكبر بكثير ،حيث يمثل ٦٦% من تجارة الخدمات في هذه الدول مقابل ٣٦% فقط من تجارة الخدمات في الدول المتقدمة .... للمزيد راجع ، د / سحر تهامي ، وأدريان سوينسكو ، ترجمة وجدان الدفراوي "الاثر الحقيقي لقطاع السياحة على الاقتصاد المصري" ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٤٠ ، مايو ٢٠٠٠.

في مايو، ووصلت الى ١٠ في المئة في يونيو. وقد صرحت وزارة السياحة على لسان الوزير زهير جرانة ان تأثير الازمة المالية العالمية على السياحة المصرية مازال في ادنى مستوى وان نسبة الاشغال الفندقي في كل المقاصد السياحية في مصر تتراوح بين ٦٦ و٧٠ في المئة، وهي نسبة جيدة، وان الوزارة تسعى الى استعادة نسبة كبيرة من السياحة الروسية الاكبر والاهم لمصر([٦٧]).

وتساهم السياحة الروسية بنحو ٢,٥ مليار دولار من إجمالي الإيرادات السياحية التي تحققت في مصر والبالغة ٧,٣ مليار دولار، عام ٢٠١٤، وفقا لبيانات وزارة السياحة. هذا وكانت السياحة الروسية، تراجعت لمصر خلال النصف الأول من العام الجاري ٥% خلافاً للتوقعات بانخفاضها بأكثر من ٣٠ .%إنه منذ انطلاق ثورة ٢٥ يناير من عام ٢٠١١، تكبد الاقتصاد المصري خسائر جسيمة بلغت الـ١٢٠ مليار جنيه (٦٥,٥) مليار ريال([٦٨]).

ويجب ان يتم ذلك من خلال الاهتمام بجودة الخدمات التي تقدم للسائح ورفع الوعي السياحي بين العاملين في هذ القطاع والمواطنين بشكل عام والاهتمام بنوعية المنتجات السياحية التي تتميز بها مصر، وبأنشطة التسوق السياحي او السياحة التسويقية، مما يؤدي الى قيام السائح بتكرار زيارته لمصر، لان تكرار الزيارة هو عصب السياحة التي تساهم في رفع الاسعار والدخل السياحي.

كما يرى الخبراء ان الاهتمام بالمنتج والمقاصد السياحية التي تتميز بها مصر ضرورة لجذب السائحين وتشجيعهم على تكرار الزيارة، ويشيرون الى السياحة النيلية أو سياحة البواخر النيلية التي تميز مصر، خاصة البواخر التي تبحر في النيل الى مقاصد سياحية مشهورة مثل الاقصر واسوان. ويرون ايضا ان هناك حاجة لتخطيط المنتجات السياحية الجديدة في مناطق مرسى علم وطابا وجنوب سيناء والساحل الشمالي مما يساعد على جذب نوعيات من السائحين قادرة على الانفاق بشرط حصولها على خدمات بمستوى عالمي، في مناطق يتواجد فيها بجانب الخدمة الفندقية والترفيه بأنواعه والتسوق السياحي في مولات تجارية على مستوى عالمي. وتؤكد بيانات اتحاد الغرف السياحية المصرية أن متوسط الانفاق السياحي في مصر يصل الى ١٤٠ دولارا في اليوم بينما يصل في دبي الى ٧٠٠ دولار يوميا([٦٩]).

والحقيقة أن المراكز التجارية التي تجذب السائح وتشجعه على الانفاق ليست المراكز التجارية الصغيرة، ولكن مراكز تجارية كبيرة وذات مواصفات او معايير عالمية. وهذه النوعية من المولات المنتشرة الان في عواصم ومدن العالم الكبرى، تضم محال تجارية تقدم السلع ذات الماركات العالمية المعروفة لدى السائح، واماكن ترفيه من كافيهات ومطاعم تحمل اسماء عالمية معروفة، وملاهي للأطفال متنوعة ومتقدمة في فنون الابهار والاستمتاع للأطفال والكبار بالإضافة الى دور سينما ذات مستوى عالمي، كل هذه الخدمات التي يجدها

---

٦٧ – مصطفى امام" معضلة السياحة المصرية: إقبال كثيف وإنفاق محدود" ، ٢٠٠٩/٧/٢٥ ، http://www.egynews.net

٦٨ – د / عادل عامر ، ذات المقال السابق.

٦٩– د / جليلة حسن حسنين ، المرجع السابق،ص١٢٥ وما بعدها.

السائح تحت سقف مكان واحد اشبه بمدينة مغلقة ومكيفة تتوفر فيها كافة عناصر الابهار والاقامة والانفاق الكبير، تعتبر الآن من اهم آليات زيادة انفاق السائح. وحتى الآن فإن نصيب مصر من المراكز التجارية لا يتجاوز مليون متر مربع فقط، بينما في تركيا المنافسة لمصر ١٦٠ مليون متر مربع.

ولعله من المحزن القول بأن اغلب الفنادق الضخمة في مصر تنتمي لشركات فندقة عالمية ، ومن ثم فإن النسبة الكبرى من رأسمالها . وبالتالي أرباحها . من نصيب مساهمين اجانب (أفراد ، شركات ، مؤسسات)([٧٠]).

٢- أثر تراجع السياحة على الموازنة العامة وميزان المدفوعات:

يمكن للسياحة أن تكون مصدراً مالياً مهماً لخزينة الدولة عن طريق الإيرادات التي تحققها الرسوم المستوفاة من السياح والزوار عن الخدمات المقدمة لهم، لاسيما إذا اقتنع السائح أو الزائر بأن هذه الأموال سوف تنفق أيضاً لأغراض تطوير المواقع الأثرية والتاريخية والمؤسسات الخدمية التابعة لها. وتعتبر الضرائب والرسوم التي تفرض على المشاريع السياحية مصدراً مهماً لإيرادات ميزانية الدولة([٧١]).

كما يصاحب عملية استضافة السياح القادمين بهدف السياحة، دخول مصادر كبيرة من العملات الأجنبية. وبذلك تكون السياحة مصدراً مهماً لكسب العملات الأجنبية تدعم فيه ميزان المدفوعات. وفي هذا الصدد يجب مراعاة إجراء موازنة ما بين العائد من العملات الأجنبية بواسطة السياح الوافدين للسياحة من جهة، وما ينفق بالعملات الأجنبية على استيراد مستلزمات الإنتاج المستخدمة من قبل المنشئات السياحية من جهة أخرى، وحصيلة الفارق بين العائد والإنفاق هي التي تقرر دور السياحة في ميزان المدفوعات. ففي حالة تفوق العائد، يكون هناك فائض في العملات وينشأ الدور الايجابي، وفي حالة تفوق الإنفاق يكون هناك عجز وينشأ الدور السلبي([٧٢]).

وتقدر خسائر قطاع السياحة نحو ٣,٢ مليار دولار خلال أربعة أشهر، متوقعاً تزايد حدة الخسائر خلال الأشهر المقبلة، بسبب تراجع الحجوزات في أعقاب الحوادث الأمنية المتكررة التي تعرض لها سائحون خلال الفترة الماضية. وقد أصدرت موسكو ولندن قرارات بوقف الرحلات السياحية لمصر بداية نوفمبر الماضي، لحين الكشف عن ملابسات سقوط الطائرة الروسية. وجاءت السياحة الروسية في المركز الأول العام الماضي ٢٠١٥ بنحو ٢,٣٨ مليون سائح، رغم تراجعها بنسبة ٢٣,٩% عن العام ٢٠١٤. وتعوّل مصر على قطاع

---

٧٠ – ولا شك ان هناك مزايا لا تنكر لهذه الشركات السياحية العالمية الكبرى في ادخالها تقنيات جديدة ونظم ادارية حديثة في النشاط السياحي ...للمزيد راجع : د / محيا زيتون ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٢ – ١٧٤ .

٧١ – د / محيا زيتون "السياحة ومستقبل مصر" ، دار الشروق ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣ – ١٦٠.

٧٢ – تمثل الايرادات السياحية نسبة لا يستهان بها من الايرادات الخدمية ، والتى تمثل بدورها نسبة كبيرة من الايرادات الجارية ، وتظهر بميزان المدفوعات ضمن قائمة الخدمات غير المنظورة ... للمزيد راجع : د / جابر محمد عبد الجواد ، المرجع السابق ، ص ص٢٠٤ – ٢٠٧.

السياحة في توفير نحو ٢٠ % من العملة الصعبة سنوياً. وبحسب المسؤول المصري، انخفضت الإشغالات السياحية خلال فبراير ٢٠١٥ في شرم الشيخ أكبر المنتجعات السياحية المصرية إلى نحو ١٥% ، وقد تراجع الدخل السياحي لمصر تراجع إلى ٦,١ مليارات دولار خلال ٢٠١٥، مقابل ٧,٣ مليارات خلال ٢٠١٤، وفق بيانات وزارة السياحة. وتمثل السياحة الأوروبية ٧٢% من إجمالي الوافدين سنويا، تمثل روسيا وبريطانيا ٥٠ %منهم([٧٣]).

٤- أثر تراجع السياحة على نقص فرص العمل:

تنتمي صناعة السياحة إلى قطاع الخدمات. وهذا يعني أن النشاط السياحي يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة في عنصر العمل، ومن الصعوبة بمكان إحلال الألة محل عنصر العمل إلا في حدود نطاق ضيق كاستخدام الحاسوب الالكتروني. وهذا ما أكّدهُ أحد العلماء الفرنسيين وهو "فورستيه" من خلال نظريته المبنية على مجموعة من أرقام وحقائق مستنبطة من واقع التطور للقطاع السياحي، وكانت النتيجة أنه كلما تطور القطاع السياحي كلما زاد اعتماده على عنصر العمل، وهذا يعني أن للسياحة قابلية فائقة على إيجاد فرص عمل جيدة ضمن حدود القطاع السياحي.

وقد كشفت احدى الدراسات([٧٤]) عن تراجع حجم العمالة بالقطاع السياحي خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤، تأثرا بثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث عنف وعدم استقرار وصولا إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ . عام ٢٠١٣ الأسوأ سياحياً ، وأشارت الدراسة إلى أن البعض يصف عام ٢٠١٣ بأنه الأسوأ للسياحة منذ عام الذروة ٢٠١٠، وذلك لما شهده من تتابع للأحداث السياسية والأمنية المتعلقة باستقرار الدولة، مما اضطر بعض الدول الأجنبية وخاصة الدول الأوروبية إلى حظر السفر إلى مصر، فانخفضت إشغالات الفنادق وتم إلغاء الحجوزات، مما أدى إلى التوقف التام لبعض الأنشطة السياحية، فانعكس ذلك على العمالة (المنتظمة وغير المنتظمة) بوجه عام، كما انخفضت أجور العمالة الدائمة بإجمالي ٧٠ مليون جنيه أشار البحث إلى قيام بعض الشركات السياحية المحلية بتسريح العمالة، بالإضافة إلى استغناء بعض المنشآت السياحية عن العمالة المؤقتة، وخفض أجور العمالة الدائمة بإجمالي ٧٠ مليون جنيه، فضلا عن هجرة ٧٠% من العمالة السياحية المدربة عملها عقب هذه الأحداث، وذلك لتدنى الإيرادات .

وأكدت الدراسة أن القطاع السياحي يعيش مأزقاً كبيرا حيث إن العمالة الموجودة حالياً غير مدربة بالقدر الكافي وقد قررت البقاء لعدم قدرتها على إيجاد بديل عمل آخر، فقد كان لدينا ٣,٥ ملايين عامل فى القطاع،

---

٧٣ - د / محمد يونس – ٣,٢ مليار دولار خسائر السياحة في مصر ، مقال باليوم السابع ، ٢٠١٥/١٢/٨.

٧٤ – د شهير زكي ، هشام زعتر ، وسماء الشافعي ، "مقارنة لنشاط السياحة وأثره على العمالة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير". جريدة اليوم السابع المصرية ، ٢٠١٥/٥/٢٠.

٤٠ % منهم هجر النشاط سواء بالتسريح أو بالاختيار الإجباري بين خفض الأجور أو الرحيل([٧٥]).

وأوضحت الدراسة أن قطاع السياحة يعد من أكبر القطاعات التى تكون هيكل الاقتصاد المصري، وذلك لما توفره السياحة من عملات صعبة قد تصل إلى ٢٠% من حصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى كون السياحة قطاعا كثيف العمالة، ويتضح ذلك من خلال العمالة المباشرة التى يستوعبها القطاع نفسه والعمالة غير المباشرة التى يخلقها القطاع والعمالة المحفزة التى تنتج عن طريق الإنفاق العام للعمالة المباشرة وغير المباشرة فى قطاع السياحة داخل الاقتصاد القومي.

وقد تأثر حجم العمالة فى مصر بالأحداث السلبية التى مرت بها البلاد داخليا ودوليا ، إضافة إلى تأثره بنمو هيكل العمل بصفة عامة، ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما أثر فى حجم العمالة فى قطاع السياحة، ويتضح ذلك من خلال أربع مراحل ([٧٦]):

المرحلة الأولى:

شهدت هذه المرحلة التى استمرت من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ انخفاضاً كبيراً فى نسبة عدد العاملين فى قطاع السياحة من إجمالي عدد العاملين فى مصر، حيث تراوحت بين ٣% و٣,٨%. وذلك راجعا إلى ما شهدته هذه الفترة من أحداث جسيمة على المستوى المحلى والدولي بما فيها الأحداث الإرهابية فى مصر وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هذا بالإضافة إلى بدء ظهور أنشطة اقتصادية جديدة مثل أنشطة الاتصالات ونمو فى أنشطة الخدمات المالية .

المرحلة الثانية:

استمرت هذه المرحلة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨، وقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فى نسبة عدد العاملين فى قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين فى القطاعات الأخرى فتراوحت النسبة بين ٥,٨% و٦,٤%، بالإضافة إلى استحواذ قطاع السياحة على المرتبة الرابعة من حيث القدرة على توليد فرص عمل جديدة قد تصل لـ١٢%، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع والخدمات فى الدولة .

المرحلة الثالثة:

استمرت هذه المرحلة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١، استمر نمو قطاع السياحة من حيث قدرته على استيعاب العمالة حتى بلغ ذروته بمعدل وصل لـ١٢,٦ %من مجموع القوى العاملة خاصة فى عام ٢٠١٠ .

المرحلة الرابعة:

استمرت هذه المرحلة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ تراجع فيها معدل التشغيل ، مما انعكس على قطاع السياحة بالسلب ومن ثم تراجع حجم العمالة لدى هذا القطاع . وذلك راجع إلى تأثير ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث عنف وعدم استقرار وصولا إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ . وقد كان نصيب مصر من السياحة

---

٧٥ – د / شهير زكي واخرون ، ذات المرجع السابق.

٧٦ - د / شهير زكي واخرون ، ذات المرجع السابق.

العالمية أدنى من مكانتها وطاقتها .

وعلى الرغم من تمتع مصر بميزة نسبية من حيث جذب السياح من خلال الزخم الكبير للمواقع التاريخية والثقافية التراثية من ناحية وأسعارها المنخفضة من ناحية أخرى، إلا أن نصيبها فى السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من مكانتها وطاقتها الكامنة([٧٧]).

والحقيقة أن قطاع السياحة في مصر، مازال يواجه معوقات كبيرة تحد من نموه، منها قلة الاستثمارات فى البنية التحتية والخدمات الأساسية ونقص فى الكوادر الفنية البشرية المتخصصة خاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والأهم من ذلك الافتقار إلى سياسة لتنمية قطاع السياحة وترويج وتسويق منتجاته، كما أن القطاع السياحي فى مصر لم يلق الاهتمام اللازم الذى يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل الشريف، أن قطاع السياحة فى مصر كان ومازال عرضة للتأثر بالتطورات السياسية والأمنية السائدة في المنطقة، وسيظل غياب الأمن والاستقرار عائقا رئيسيا أمام حدوث تنمية حقيقية لهذا القطاع الحيوي وتطوره .

٥- أثر تراجع السياحة في تسويق بعض السلع :

تبين من الدراسات التي أجريت حديثاً أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم للإنفاق على المشتريات في الدول التي يزورونها، ليس فقط لشراء الهدايا التذكارية السياحية بل لشراء بعض المنتوجات والسلع التي يجدونها مناسبة، خصوصاً منتجات الصناعات والحرف اليدوية.

ويعتبر هذا الإنفاق من قبيل التصدير لمنتجات وطنية دونما حاجة إلى شحن وتسويق خارجي، وبالتالي يعتبر هذا التصدير خالصاً من صعوبات المنافسة في التجارة الدولية، وكلما زادت حركة السياحة وخاصة للسائحين القادرين كلما ارتفعت حصيلة هذا التصدير من داخل الدولة إلى المشترين السائحين والزائرين.

ولقد ترتب على عرقلة خطى التنمية السياحية في مصر بالتبعية تأثر واضح في السوق الهدايا والمنقوشات وغيرها من السلع التي تحظى باهتمام خاص من السياح ، ويتم الانفاق عليها من قبلهم ، بما يعكسه من تراجع في حصيلة العملة الدولارية والايرادات السياحية وتفاقم في عجز الموازنة العامة ، وزيادة العديد من المشكلات الاقتصادية على رأسها البطالة ، والركود الاقتصادي وتفاقم المديونية .. وغيرها.

والإنفاق السياحي هو المبلغ المدفوع مقابل حيازة وشراء سلع وخدمات استهلاكية، وكذلك أشياء ثمينة للاستعمال الشخصي أو للإهداء، لأغراض الرحلة السياحية وأثناءها. ويشمل ذلك إنفاق الزوّار بأنفسهم وكذلك المصروفات المدفوعة أو المسدَّدة من جانب آخرين(٧٨).

---

٧٧ - د / جابر محمد عبد الجواد "قياس تأثير السياحة على بعض المغيرات الاقتصادية الكلية" ، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثامنة والتسعون ، العدد ٤٨٨ ، القاهرة ، اكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٠٠ – ٢٠٣ .

٧٨ – د / احمد محمد رجب "قياس الانفاق السياحي" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٩ ، ص

ويشمل الإنفاق السياحي أيضاً الإنفاق النقدي على السلع الاستهلاكية والخدمات التي يدفع قيمتها بالنيابة عن الزائر، كما يشمل كل الإنفاق الاستهلاكي الذي يدفعه الزائر بغض النظر عن طبيعة السلعة أو الخدمة طالما أنها سلعة أو خدمة استهلاكية.

وهناك ثلاث فئات للإنفاق السياحي هم ([٧٩]):

- **إنفاق السياحة المحلية هو الإنفاق السياحي لزائر مقيم داخل مصر.**
- **إنفاق السياحة الوافدة هو الإنفاق السياحي لزائر غير مقيم داخل مصر.**
- **إنفاق السياحة الخارجة هو الإنفاق السياحي لزائر مقيم خارج مصر.**

لذلك يجب على الدولة الاهتمام بالصناعات والحرف اليدوية وتقديم الدعم اللازم لها لتطويرها والتفكير في توسيع دائرة المنتجات اليدوية والفولكلورية في مصر وتشجيعها وإقامة مهرجانات للتسوق في كافة المدن والمزارات السياحية.

وقد شهدت مصر حوادث متكررة ضد السياح الأجانب، آخرها مقتل الإيطالي "جوليو ريجيني" ، ما ألقى بتداعيات سلبية على السياحة ، وقال محمد عبد الجبار، رئيس قطاع السياحة الدولية في هيئة التنشيط السياحي (حكومية): "فقدنا ٩٠% من الحجوزات الإيطالية لشهري فبراير ومارس (٨٠).

وتقول جماعات حقوقية، إن الشرطة في مصر تلقي القبض على مشتبه بهم من دون أدلة كافية، وتتعامل معهم بعنف. لكن السلطات المصرية نفت تورطها في قتل الباحث الإيطالي.

وقد أطلقت إدارة متحف "تورينو" في إيطاليا مؤخرا اسم "ريجيني" على قاعة الآثار المصرية بالمتحف، وهو ما اعتبره مسؤولون مصريون أكبر دعاية سلبية لسياحة مصر، لا سيما في ظل زيارة الملايين لهذا المتحف سنويا.

وذكر محمد أيوب، رئيس غرفة الفنادق، إن "عودة الساحة الأوروبية أصبح قرارا سياسيا أكثر منه سياحيا، للأسف السياحة تدفع فاتورة عدم الاستقرار، وأكد إلهامي الزيات، رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية، إن ٢٠١٦ يعد أسوأ عام فى تاريخ السياحة المصرية، حيث تم فقدان الموسم الشتوي بالكامل، والذي يعد الأعلى من حيث التدفق السياحي([٨١]).

---

١١ وما بعدها.

٧٩ – د / احمد محمد رجب ، ذات المرجع السابق ص ١٥.

٨٠ – وريجيني، هو باحث إيطالي كان مقيماً بالقاهرة ثم اختفى في ٢٥ يناير/كانون الثاني الماضي، الذي يتوافق مع الذكرى الخامسة للثورة المصرية. وقالت الشرطة المصرية إنها عثرت على جثته في وقت سابق من الشهر الجاري على طريق صحراوي يربط بين العاصمة القاهرة ومحافظة الإسكندرية شمال البلاد وعليها آثار تعذيب.... لمزيد راجع ، جريدة المصريون ، مقال بعنوان "خسائر قطاع السياحة المصري اليومية ٤ ملايين دولار" ، ٢٠١٥/١١/٩على الموقع الالكتروني https://arabic.rt.com

٨١ – ذات المقال السابق.

ثانياً : الاثار غير المباشرة لتراجع التنمية السياحية في مصر:

١- الأثر المضاعف لتراجع السياحة:

إن المبالغ التي تنفق من قبل السياح والزوار، والتي تكون إيراداً لأصحاب المشاريع السياحية، يُعاد إنفاقها مرة ثانية وثالثة. وهكذا فإن الدخل المتحقق من نشاط السياحة يتضاعف في نهاية الأمر لعدة مرات بحكم تأثير المضاعف الاقتصادي.

ولغرض تحسين قيمة المضاعف، وبالتالي مضاعفة الدخل المتحقق عن نشاط السياحة، لابد من تنمية القطاعات الأخرى التي تمد السياحة بعناصر الإنتاج، والمتمثلة بالدرجة الاولى بقطاعات البناء والإنشاء والصناعات المحلية المتعددة وخاصة الحرف والصناعات الشعبية التي يمكن الاعتماد عليها في سد حاجات السوق المحلية.

ولا شك ان تراجع السياحة كان له مردوده السلبي على انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ، بما يرتبه ذلك من اثار سلبية على التنمية الاقتصادية المستدامة بوجه عام والتنمية السياحية المستدامة بوجه خاص.

٢- أثر تراجع السياحة في تنمية وتحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية والأثرية:

إن تنمية المناطق الأثرية والتاريخية وأهمية ظهورها بالمظهر اللائق أمام السياح والزوار، يعني بالضرورة الاهتمام بالبنى الفوقية للبلد عموماً، وللمنشآت السياحية خصوصاً. والاهتمام لا يقتصر على بناء مشاريع البنى الفوقية وتوفيرها، بل يتعداه إلى الاهتمام الكبير بالبنى الفوقية التي تعنى بنوعية الأبنية وتصاميمها ومظهرها الخارجي، وبالخصوص المناطق الاثرية الفرعونية التي تُعد من أبرز معالم الحضارة الإسلامية في مصر والعالم الإسلامي.

وعلى الرغم من أن المواقع الأثرية والتاريخية والدينية تشكل عنصر الجذب الأساسي في مجال السياحة، إلا أن تحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية والأثرية تعد من الأولويات المهمة التي لا غنى عنها وهي مكملة للسياحة.

فالسائح أو الزائر الذي يقطع المسافات الطويلة للسياحة في مصر أو تأدية مراسيم الزيارات السياحية، يرغب أيضاً بممارسة بعض الأنشطة الثقافية والترويحية، منها الإطلاع على المعالم التاريخية والأثرية الموجودة ضمن حدود المناطق الاثرية. ومجاميع كبيرة من الزوار يخصصون جزءاً من وقتهم للراحة والاستجمام في البساتين والمتنزهات، وجزءاً آخر من الوقت يخصص للتسوق وبالخصوص في الأسواق

القديمة كخان الخليلي وغيره. وهذا يتطلب الاهتمام بالجوانب التالية([٨٢]):

- حماية البيئة من التلوث.
- زراعة الغابات والأحزمة الخضراء وحماية البساتين.
- إقامة الحدائق العامة والمتنزهات وملاعب الأطفال.
- ترميم وصيانة المواقع التاريخية وتحسين الأحياء القديمة.

٣- أثر تراجع السياحة في الإعلام:

يعتبر الإعلام أحد الوسائل الأساسية للتعريف بالمنجزات الحضارية للبلد أمام دول العالم، وتخصص لهذا الغرض أموال طائلة من ميزانية الدولة سنوياً.

ويُعد السائح والزائر أفضل وسيلة دعائية إعلامية مجانية صادقة تعكس واقع التطور الموجود في البلد عند عودته إلى بلده. وإن استقبال ملايين السياح أو الزوار سنوياً، يعني كسب تأييد عشرات الملايين من أبناء مختلف الدول، إذا ما تم استضافة السياح والزوار بطريقة حضارية ولائقة وكسب رضاهم من خلال حسن الضيافة والمعاملة وتوفير كافة الخدمات والمستلزمات الضرورية لهم.

ولا جدال في ان المشكلات التي تحيط بالمناخ السياحي في مصر من تعدد الاحداث الارهابية، والانفلات الامني، والقلاقل السياسية، والفتن الداخلية وغيرها سيكون له دور سلبي على الاعلام السياحي ، حيث سينقل السياح للعالم تلك الاجواء العصيبة التي تحيق بالبلاد بما يؤدي لمزيد من عرقلة وتخلف التنمية السياحية المستدامة في مصر.

ومن ثم فيمكن القول بان الاعلام السياحي سلاح ذو حدين ، فكما ينقل السائح الصورة الجميلة ينقل ايضاً الصورة القبيحة سواء بسواء .

كما ان ابواق الاعلام الكاذبة والتي تبالغ في بث الاخبار الكاذبة والمروعة عن الارهاب وغياب الامن في مصر لها دور خطير في توجيه السياحة الدولية والاضرار بالسوق السياحي المصري.

٤- أثر تراجع السياحة في المستوى العام للأسعار:

يتدفق مئات الآلاف من السياح والزوار على المدن السياحية المصرية في المواسم السياحية ، ويقابل هذا العدد الهائل من السياح والزائرين ارتفاع في الأسعار وبالذات المواد الاستهلاكية منها، مما تخلق حالة من التضخم. وتنعكس آثار هذا التضخم وبشكل سلبي على السكان من ذوي الدخل المحدود في المدن السياحية ، مما يؤدي إلى انخفاض في مستواهم المعيشي. لذلك لابد من إتباع وسائل لتوفير المواد الاستهلاكية لسكان

[٨٢] - د / احمد الجلاد ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

هذه المدن، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، وبأسعار عادية لا تؤثر على مستواهم المعيشي. إن أحد أهم الوسائل للسيطرة على الأسعار هو زيادة عرض السلع والخدمات التي يزداد الطلب عليها خلال المواسم السياحية والمناسبات الدينية.

والحقيقة ان السياحة يترتب عليها ارتفاع الاسعار فى المدن والمناطق السياحية سواء التي يزورها السياح او التى يقيمون فيها او يترددون عليها ، ولا شك ان انفاق السياح يختلف عن انفاق المواطنين ، ومن ثم تتأثر الاسعار عموماً نحو الارتفاع ، ومع ارتفاع الاسعار تنخفض الدخول الحقيقية لكل الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل التي لا تستطيع رفع دخولها النقدية ، ومن ثم تزداد هذه الفئات فقراً ([٨٣]).

٥- الأثار الاجتماعية والثقافية لتراجع التنمية السياحية:

نتيجة الاحتكاك والتعامل المباشر بين السكان المحليين من جهة وسياح وزوار المدن المصرية القادمين من بلدان مختلفة ومتعددة الثقافات من جهة أخرى، سوف يطلع السكان ويكتسبون العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية وعلى مستويات مختلفة، مما يؤثر إيجاباً أو سلباً على البيئة الاجتماعية للبلد. وبمعنى آخر فإنّ هذا الاحتكاك سيولد تغييراً في البيئة الاجتماعية والثقافية.

ويمكن اجمال اهم الاثار الاجتماعية لتراجع التنمية السياحية فيما يلي:

■ حرمان المجتمع مما تساهم به السياحة في تنمية المجتمع إسهاماً واضحاً مما سيكون له بالغ الاثر على ضعف مستوى الخدمات السياحية والفندقية والنقل واهمال البرامج التدريبية في هذا المجال وغياب التخطيط العلمي السليم المتكامل ، حيث سيحدث ضياع وتخلف لكل ذلك جراء تراجع الاداء السياحي.

■ الضعف المستمر للسياحة يسبب العديد من المشاكل، كالبطالة والركود الاقتصادي، وسوء توزيع السكان واهمال اقامة المشاريع السياحية في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة . بما يضعف من عوائد السياحة مردوداتها.

■ اهمال السياحة الداخلية سيترتب عليه اهمال الجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي، من خلال انتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء.

■ تراجع السياحة يؤدي لتراجع الرفاهية المجتمعية، التي تتيح فرصة الراحة والاستجمام مما يؤدي إلى ضعف اللياقة الذهنية والعصبية بما يضر بالإنتاج.

■ السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابياً بعملية الإنتاج والتنمية. ولا شك ان تراجعها

[83]- Shah, K "Tourism: the poor and other Stakeholders: Asian Experience" ODI, Fair-trade in Tourism paper, London .2000.

وتخلفها سياتي بنتائج عكسية لكل ذلك.

■ السياحة تقود إلى تحقيق التآلف بين المجتمع والمشروع السياحي من خلال اختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة ظروف البلد والتي لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع، وتوسع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين في المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي. ولا جدال في ان توقف عجلة النشاط السياحي في مصر من شأنه اهدار تلك القيم الاجتماعية السامية.

■ السياحة تفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية من رصف الطرق وتجميل المناطق كإقامة الحدائق وملاعب الأطفال وكذلك تحسين خدمات الاتصال ومشاريع الصرف الصحي وإنفاق السياح وغيرها. وتراجعها سيقلل من استفادة المجتمع والمواطنين من تحسن تلك الخدمات والمرافق.

■ يترتب على تراجع السياحة ضعف مستوى الدخول وظهور المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة والتفاوت بين الطبقات في مستوى الدخول وما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية وسياسية.

■ اضعاف قدرة السياحة على احداث التغيير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية نظراً لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أفضل لما يحققونه من مكاسب وأرباح من العمل السياحي.

■ السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة كالفنادق وغيرها أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التجول، ويأخذ هذا التطور أشكال مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك. ويترتب على تراجعها تفويت الفرصة على المواطنين المصريين اكتساب هذه القيم والسلوكيات الايجابية البناءة .

خاتمة ومقترحات

رغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة، إلا أنها أصبحت بعدا هاما في استراتيجية التنمية ، إذ لا يكفي أن تقاس بمعيار الناتج المحلي فحسب، بل لابد أن يضاف لها وصف آخر، وهو أن تكون متفقة مع مقتضيات الاستدامة. وعلى هذا الأساس، يقتضي مفهوم التنمية المستدامة، أن يكون النمو الاقتصادي في الحاضر، متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة وليس على حسابها؛ وبتعبير آخر، لا يكون النمو الاقتصادي مجديا في الوقت الحاضر، إذا كان يتسبب في الأضرار بمصالح الأجيال المقبلة.

هذا، ويستمد مكون السياحة المسؤولة والمستدامة أهمية داخل نسيج التنمية المستدامة، من واقع أن لهذا الأخير، أبعادا داخلية، وخارجية. وتقع السياحة في قلب الأبعاد الخارجية، وأحد أهم مكوناتها الجوهرية،

بل قد تتعثر الجهود التنموية، في ظل إغفال الشق السياحي. وبالتالي، فالأمر يتطلب إيجاد توازن بين السياح من جهة، والموارد السياحة من جهة أخرى.

ولقد تبنت هذه الرؤية العديد من المنظمات الدولية، منها على وجه التحديد، المنظمة العالمية للسياحة؛ وتتلخص رؤيتها حول دور السياحة المستدامة في ضرورة حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية، بحيث لم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وإنما برز إلى جواره المنظور الاجتماعي، والبيئي، والثقافي. وعلى هذا النحو، فإن السياسة السياحية، ترتكز على استراتيجيتين مزدوجتين:

– استراتيجية تجارية، مؤسسة على تحليل الأسواق، وتطوير الصناعة، وتهيئة البيئة الأساسية، والسياحية اللازمة، بغرض تعظيم المكاسب المادية للقطاع.

– استراتيجية تستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة، خاصة انعكاسات النشاطات على كل من البيئة الطبيعية (حماية البيئة الطبيعية)، والبيئة البشرية (حماية البيئة الاجتماعية، والثقافية، ورعاية حقوق الأجيال المقبلة).

وبالتالي تعتبر السياحة عامل أساسي للنمو والتنمية الاقتصادية لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن التنموي ودعم الاقتصاد بشكل عام في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وفي إطار تتصف بها مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من صفة الاستدامة التي ينبغي أن تتصف بها.

وقد رصدت الدراسة عدداً من المعوقات التى تواجه صناعة التنمية السياحية المستدامة في مصر ، وتعرقل خطاها يتصدرها الاحداث الارهابية وضعف الامن الذي فجر اكبر ازمة سياحية عرفتها مصر فى تاريخها الحديث لكونها موجهه تحديداً لضرب السياحة في مصر، وهناك عدد من الحوادث الارهابية عرضت لبعضها الدراسة ، الى جانب العديد من المعوقات المتعلقة بالإدارة السياحية المسئولة وسلوكيات بعض المصريين السلبية مع السياح ، وضعف مستوى الخدمات السياحية ، وتضارب التشريعات السياحية ... الخ

كما قدمت الدراسة عدداً من الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية نتيجة لتراجع خطى التنمية السياحية المستدامة ، من شأنها ضعف التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية المستدامة بوجه خاص ، ولاحظت الدراسة مردوداتها الاقتصادية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

ونختتم تلك الدراسة بمجموعة من المقترحات للنهوض بالتنمية السياحية المستدامة في مصر وهي:

- ضرورة تبني خطة من عدة محاور تتمثل في سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وعقد اجتماع مع كبار المسئولين لعرض المشكلات الخاصة بقطاع السياحة بغية التوصل إلى حلها، وهذه المشكلات هي تلك التي تتعلق بتعاملات منشآت ومؤسسات قطاع السياحة مع الضرائب والبنوك والتأمينات، والعمل على تشجيع السياحة الداخلية من خلال تخفيض تذاكر الطيران الداخلي عن طريق الشركة الوطنية، أو فتح مجال المنافسة للشركات الخاصة لتقديم تذاكر سفر داخلية لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه مصري.
- ضرورة تنظيم ليال سياحية في روسيا وألمانيا، كنوع من التسويق المباشر للسياحة المصرية بهذه الدول. وتأتي ضرورة هذه الخطوة من أن الشعوب الأوروبية تتعاطف مع مصر، بينما الحكومات الأوروبية تتبنى موقفا غير متعاطف مع مصر. ومن الممكن أن تلعب السياحة العربية في مصر دورا هاما في الفترة القادمة.
- الإسراع في إدخال التعديلات على التنظيم والتشريعات السياحية لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والآثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات أو الأقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقتضي ذلك اختيار العناصر الكفؤة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.
- ضرورة اقناع المجتمع الدولي بتمتع مصر بالأمان التام من خلال وسائل الاعلام ، وعقد ندوات ومؤتمرات ، اتخاذ اجراءات سياسية وقانونية واجتماعية حقيقية للقضاء على الفتن الداخلية والخارجية ، وتجفيف منابع الارهاب ، وسد الذرائع امامه. والعمل على القضاء على تعدد الجهات الرقابية ، ومنع تعقيد الاجراءات .
- عقد ورش عمل تتضمن مشاركة أوسع من أصحاب الأعمال فى قطاع السياحة لزيادة الوعى بأهمية المبادرة لتحديد الآراء والتصورات لقطاع الأعمال . والاهتمام بالتعليم والتدريب والتثقيف السياحي.
- مطالبة كل المعنيين والجهات المختصة بالسياحة بالقيام بمجموعة من الإجراءات ستكون بمثابة مفتاح لحملة تسويق عالمية للسياحة المصرية ، ومنها إقامة معرض لتنشيط السياحة في مصر يضم

عروض خاصة بالمناطق الأثرية الغير معروفة تتضمن تعليق صوتي بأكثر من لغة عليها مع وجود هدايا تذكارية يصطحبها معه الزائر . وإقامة معرض صور فوتوغرافية يضم صور لمناطق سياحية للسياحة بمختلف أنواعها مع التعليق عليها وصور مشرفة للثورات المصرية عبر العصور.

- تشجيع الرحلات العلمية للمدارس والجامعات. وأيضا عمل دليل سياحي شامل يتضمن أسماء الفنادق والشركات السياحية والمطاعم وشركات الطيران . وضرورة نشر الوعي السياحي، وثقافة السياحة لدى أفراد المجتمع. وكذلك عمل كتيبات سياحية تتضمن حصر المناطق السياحية والأثرية في مصر بالتعاون مع هيئة الآثار وغرفة تنشيط السياحة .
- إقامة ملتقي لكليات ومعاهد السياحة والفنادق علي مستوي مصر بل ممكن علي مستوي العالم . والترويج لكل ما هو جديد وغريب مثل الفلكلور الشعبي والتراث مثل الرقص بالتنورة . والتنويع في برامج السياحية المعروضة للسائح بحيث يختار ما يريد .
- إقامة اتفاق مع شركات الاتصالات وشركات السياحة لإرسال فيديوهات وصور عن طريق خدمة التجوال تصميم فيديوهات وعرضها علي السائحين أثناء تنقلاتهم الداخلية بالأتوبيس .
- ضرورة الاعتماد على الإدارة المستدامة والمسؤولة للموارد الطبيعية، التي تعتبر أهم عناصر الإنتاج السياحي. الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.
- ضرورة إعداد الدراسات، والأبحاث الاجتماعية، والاقتصادية للحفاظ على ثقافة المجتمعات المحلية، ورصد الأثر الاقتصادي، والبيئي لتنمية السياحة.
- ضرورة التعامل مع القطاع السياحي بحذر نظرا لحساسيته الكبيرة، كون قطاع السياحة يعتبر قطاعا أفقيا يحتاج إلى تداخل مختلف القطاعات.
- زيادة الاعتمادات المخصصة لبرامج التسويق، والترويج السياحي. وتبني استراتيجيات سياحية بناءة للنهوض بالتنمية السياحية المستدامة.
- تشجيع ودعم اصحاب الورش والصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة التي تغذي السوق السياحي بمستلزمات السياح من الهدايا والتحف والانتيكات التي يقبلون على شرائها .
- مراعاة الظروف المحيطة بالمناخ السياحي في مصر عند تقدير الضريبة وتحصيلها ، والتوسع في الاعفاءات لحين انتهاء الازمة الحالية ، ومنع حدوث ازدواج ضريبي عند المحاسبة الضريبية للأنشطة السياحية ودخول العاملين بالقطاع السياحي.

قائمة مراجع

أولاً : المراجع العربية:

- د / أحمد الجلاد: "السياحة المتواصلة البيئية"، عالم الكتاب، الطبعة الاولى، مصر، ٢٠٠٢.
- د / أحمد النجار "المجالس القومية المتخصصة" ، تقرير عن المخلفات الصناعية الخطرة ٢٠٠٨.
- د / احمد محمد رجب "قياس الانفاق السياحي" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٩ .
- د / اديب برهوم "تقويم كفاءة التسويق السياحي في سوريا" ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٩ ، العدد (٢) ٢٠٠٧.
- د / ايمان خلوي "دراسة ترصد معوقات السياحة في قنا والأقصر والبحر الأحمر" ، جريدة الميدان الالكترونية http://www.almydan.com.

- د / ايهاب عبد العال "قطاع الضرائب لا يراعى الوضع الصعب لشركات السياحة" فى لقاء ببرنامج صباح الخير يا مصر ، الثلاثاء ٢٠١٦/٣/١ ، http://www.egynews.net
- تقرير للتحالف الدولي للسياحة على الموقع الالكتروني http://ethics.unwto.org
- د / جابر محمد عبد الجواد "قياس تأثير السياحة على بعض المغيرات الاقتصادية الكلية" ، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثامنة والتسعون ، العدد ٤٨٨ ، القاهرة ، اكتوبر ٢٠٠٧.
- د / جريدة المصريون ، مقال بعنوان "خسائر قطاع السياحة المصري اليومية ٤ ملايين دولار" ، ٢٠١٥/١١/٩على الموقع الالكتروني https://arabic.rt.com
- د / جليلة حسن حسنين "اقتصاديات السياحة" الناشر كلية السياحة والفنادق بالإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٥٥ وما بعدها.
- د / جليلة حسن حسنين "السياحة : هل تزيد من الفقر في الدول النامية ام يمكن ان تسهم في تخفيف حدته" مجلة مصر المعاصرة ، ، العدد ٤٧٧ / ٤٧٨ ، السنة السادسة والتسعون ، القاهرة ، يناير / ابريل ٢٠٠٥ .
- د / حسن أحمد شحاته " تلوث البيئة ، السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهاتها "(الطبعة الأولى) ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠١٠.
- د / خالد المصري " مصر: ١,٢ مليار دولار خسائر السياحة في ٢٠١٥" ، العربي الجديد ٢٠١٦/٣/١ على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk
- د / خالد عباس " تقييم المخاطر البيئية في منطقة الشرق الأوسط "، المؤتمر العلمي الدولي الرابع ، الجمعية المصرية للسموم البيئية ، سفاجا ، مصر ، ٢٠٠٨.
- د / رؤوف محمد على الانصاري "السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، مجلة سطور المصرية الإلكترونية. http://www.sutuur.com
- د / سحر تهامي ، وأدريان سوبنسكو ، ترجمة وجدان الدفراوي "الاثر الحقيقي لقطاع السياحة على الاقتصاد المصري" ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٤٠ ، مايو ٢٠٠٠.
- د / شهير زكي ، هشام زعتر ، وسماء الشافعي ، "مقارنة لنشاط السياحة وأثره على العمالة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير". جريدة اليوم السابع المصرية ، ٢٠١٥/٥/٢٠.
- د / صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا،٢٠٠٤.
- د / عادل عامر "خسائر مصر الاقتصادية من حادثة الطائرة الروسية" ، موقع المصريون الالكتروني ، ١١ نوفمبر ٢٠١٥ http://almesryoon.com
- د / عبد الباسط وفا "التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة" ، بحث مقدم في مؤتمر اكاديمية شرطة دبي الدولي الثالث حول الجوانب القانونية والامنية لصناعة

السياحة ، المحور الاقتصادي ٣ ، دبي ، الامارات ، ٣ – ٥ ابريل ٢٠٠٦.

- د / علي لطفي "التنمية السياحية في مصر" ، بحث مقدم الى مؤتمر اكاديمية شرطة دبي الدولي الثالث حول (الجوانب القانونية والامنية لصناعة السياحة) ، المحور الاقتصادي (٣) دبي ، الامارات ٣ – ٥ ابريل ٢٠٠٦م.
- د / محمد ابراهيم دعبس "الجذب السياحي ماهيته وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه" ، الملتقي المصري للإبداع والتنمية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ،٢٠٠١ . ص ٣٢ وما بعدها.
- د / محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : "التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية.
- د / محمد محمود الامام "اثار السياحة" ، جريدة الشروق نيوز الالكترونية ، ٢٠١٠/٢/١٦ . على الموقع الالكتروني.http://www.shorouknews.com
- د / محمد نجدي سيد " دراسة سوسيولوجية عن الملوثات البيئية في المناطق السياحية بصعيد مصر دراسة مطبقة على منطقتي الأقصر وأسوان" مجلة ابحاث ، من منشورات كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان ، ٢٠٠٨ .
- د / محمد يونس – ٣,٢ مليار دولار خسائر السياحة في مصر ، مقال باليوم السابع ، ٢٠١٥/١٢/٨.
- د / محيا زيتون "السياحة ومستقبل مصر" ، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- مصطفى امام" معضلة السياحة المصرية: إقبال كثيف وإنفاق محدود" ، ٢٠٠٩/٧/٢٥ ، http://www.egynews.net
- مقال بموقع العربية الالكتروني بعنوان " خسائر قطاع السياحة المصري اليومية ٤ ملايين دولار " بتاريخ ٢٠١٥/١١/٩ https://arabic.rt.com
- منشورات المنظمة العالمية للسياحة .
- ميرفت رشاد " الأعباء الضريبية عن المنشآت السياحية" ، اليوم السابع ، ٦/١١ / ٢٠١١
- الهيئة العامة للاستعلامات " حول السياحة في مصر" ، ١٣ /٣/٢٠١٦م. على الموقع الالكتروني: http://www.sis.gov.eg
- الهيئة العامة للاستعلامات "الحصاد السياحي ٢٠١٥" ، ٢٠١٦/٣/١٨ . على الموقع الالكتروني: http://www.sis.gov.eg

ثانياً : المراجع بالإنجليزية:

- Bordelais, Jean philippe V : "Environmental policy development in the

Caribbean, Barbados, the Dominican Republic, and Guadeloupe", Ph. D., George Mason University. 2007.

- **Dvarskas, Anthony : "The role water quality in beach visitation decisions in Croatia, implication for development of the tourism industry", Ph. D., University of Maryland ,2007.**
- **Emily McIntyre "Ethical implications of tourism in developing countries" September 26, 2006, TREN 3 .**
- **Fennell, D.A. & Ebert, K "Tourism and the Precautionary Principle". Journal of Sustainable Tourism 12(6), 2004.**
- **http://www.visitmorocco.com ,13/11/2011**
- **Shah, K "Tourism: the poor and other Stakeholders: Asian Experience" ODI, Fair-trade in Tourism paper, London .2000.**
- **www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)**